وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة-

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:...../2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع:العلوم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة الموسومة بـــــ:

فرص إنضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس brics المتطلبات والمكاسب

إعداد الطلبة :

بقاش عبد الباسط

تفه سيف الدين

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د كمال شريط

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. حليمي سارة	أستاذ محاضر قسم أ	رئيســــــــا
أ.د. كمال شريط	أستاذ	مشرفا ومقررا
د. قحايرية سيف الدين	أستاذ محاضر قسم أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

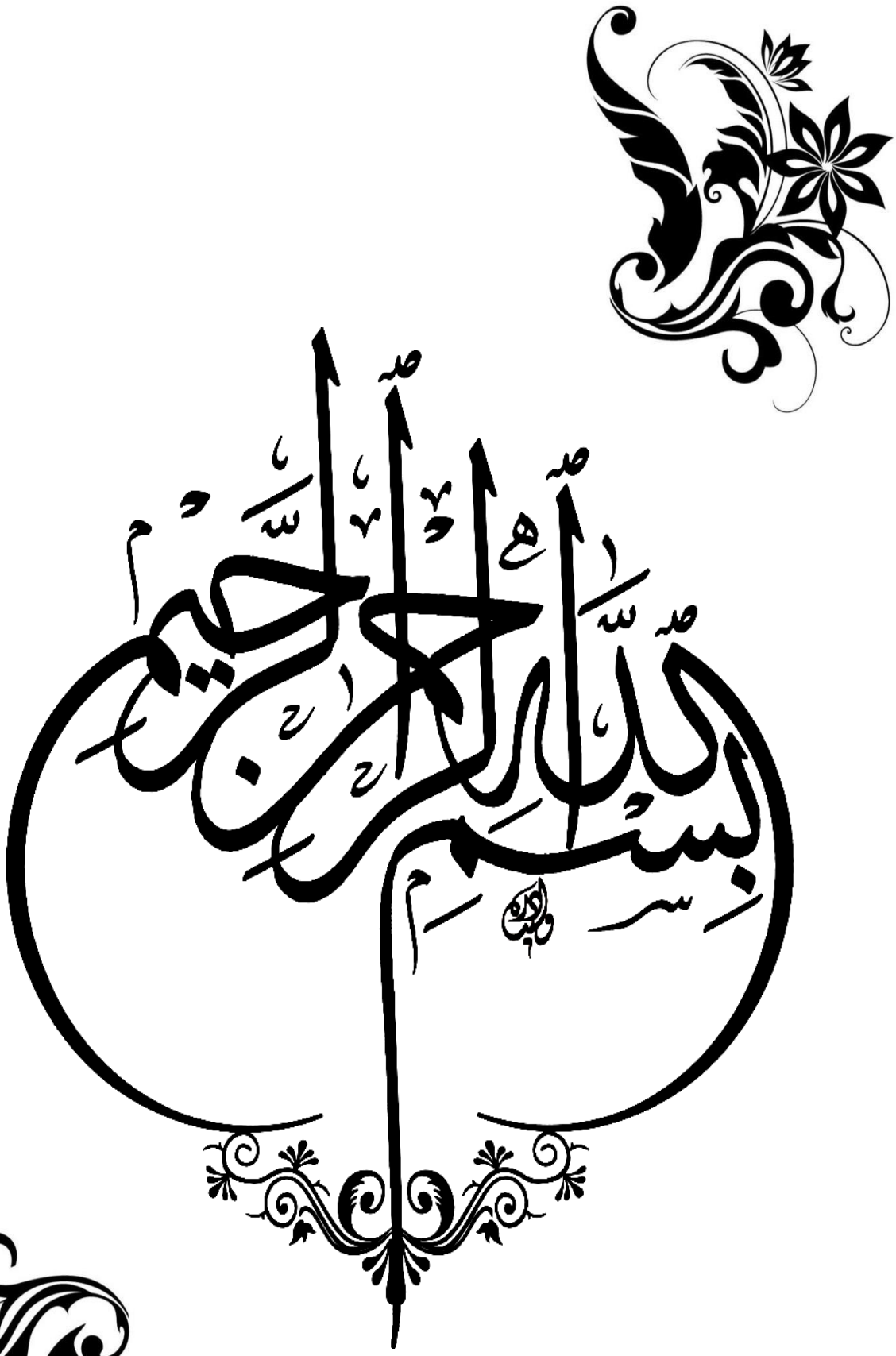
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى،إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام

مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان **أمي**أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع ليكّ أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى **إخوتي و أخواتي** الذين تقاسمو ا معي عبء الحياة ؛

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور:**كمال شريط**الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من و قته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية ؛ و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قال الله تعالى " : **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**"....

من سورة الرعد 11 الآية

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور **" كمال شريط"** الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، و لتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية ؛ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

إهداء

من قال انا لها نالها وانا لها حتى وان ابت

ان الرحلة كانت صعبة من يسعى ينال ما سعى لأجله كما قال الله تعالى **"وان سعيه سوف يرى"** في مسعى النهاية ابتدأت البداية ومشواري الدراسي شارف على الانتهاء لتبدأ رحلة تخرجي فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات.

الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى الذي لم يبخل عني بأي شيئ، الى من سعى لأجل راحتي ونجاحي الى أعظم واعز رجل في الكون ... **ابي العزيز**

الى تلك الحبيبة ذات القلب النقي، الى من اوصاني الرحمان بها برا واحسانا، الى من سعت وعانت من أجلي الى من كان دعائها سر نجاحي ...**امي الحبيبة**.

الى اخوتي واخواتي، اللهم إني رزقت بهم سندا تميل الدنيا ولا يميلون اللهم اخواني فاني بهم استقيم.

اخاك أخاك ان من لا أخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح، الى اخي **منير وحسان** ادعو الله تعالى ان يجزيكما خير الجزاء وان يوفقكما في جميع مساعيكم وان يسعدكم في الدنيا والاخرة.

الى صديقي **بلقاسم** اسأل الله لك سعادة الدارين اللهم اجعل لصديقي أيام جميلة مليئة بالسعادة.

الى صديقي **بلال** الصديق الذي لا يكل ولا يمل من الاتصال كل يوم اسأل الله ان يحفظك ويسعدك.

الى تلك ... معظم تجارب الحياة ليست للندم بل للتعلم اسال الله تعالى ان يعطيك حتى يرضيك.

الى عائلتي الى من اشاركهم لحظاتي، الى من يفرحون لنجاحي وكأنه نجاحهم **اسامة ايمن يوسف إسماعيل جليل وهاب هشام رياض هشام محمد بلال روماس يحيا رشيد اسلام الياس مهدي هادي كريم مارتن فوزي** بكل حب اهديكم هذا جهدي المتواضع.

هذه الرسالة هي تتويج لخمس سنوات من العمل والمثابرة واجتياز التحديات، وانا أقف اليوم على مشارف مستقبل واعد احمل في قلبي امتنانا عميقا لكل من ساهم في رحلتي، واسال الله عز وجل ان يوفقني في مسيرتي القادمة مع خالصا الشكر والتقدير.

شكر وعرفان

بفضل الله أولاً، وبعونه وتوفيقه،

من لايشكر الناس لا يشكر الله

أتوجه بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم في رحلتي التعليمية وساعدني على تحقيق حلمي بالتخرج. شكراً لعائلتي الحبيبة على دعمهم اللامحدود وثقتهم الدائمة بقدراتي. ولأصدقائي الأعزاء، شكراً لكم على اللحظات الرائعة والدعم اللا محدود الذي قدمتموه لي.

شكرا لاستاذنا المشرف الدكتور " **كمال شريط** "، شكرا لأساتذتي الأفاضل الذين قدموا لي المعرفة والإرشاد طوال فترة دراستي. كان لتوجيهاتكم وتشجيعكم الكبير أثر كبير في نجاحي شكرا لزميلي في المذكرة " **عبد الباسط بقاش** " الصديق الذي بدونه ما كنا لنصل الى هنا شكرا من القلب.

أخيراً، شكرا للذين وقفوا معنا وقت ضيقنا وحاجتنا، شكرا لكل الذين ساندونا بدون منية ولا شروط ولا مقابل، كلمة شكرا لا تكفيكم وأنتم بالأساس لا ولم ولن تطلبوها. أتمنى للجميع كل التوفيق والسعادة في حياتهم. شكراً من القلب لكل مساهمتكم ودعمكم، وأتطلع لبداية رحلة جديدة مليئة بالتحديات والإنجازات.

لانه الموسم الأخير لانها الأيام الأخيرة شكرا على تلك الأيام التي لا تنسى، شكرا على كل قطرة عرق سالت تعبا وحبا شكرا على الكثير وشكرا لا تكفي".

فهرس المحتويات

الشكر والعرفـــان	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكـــال	
فهرس الجـــداول	
فهرس الملاحـق	

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ–و
الفصل الأول: الاطار النظري للتكتلات الإقتصادية وتكتل البريكس	16–43
تمهيد	16
المبحث الأول: عموميات حول التكتلات الإقتصادية	17
المطلب الأول: ماهية التكتل الإقتصادي	17
أولا: تعريف التكتلات الإقتصادية	17
ثانيا: نشأة التكتلات الإقتصادية	19
ثالثا: أسباب دوافع قيام التكتلات الإقتصادية	20
رابعا: خصائص التكتلات الإقتصادية	21
المطلب الثاني: شروط ودرجات التكتلات الإقتصادية	22
أولا: شروط التكتلات الإقتصادية	22
ثانيا: درجات التكتلات الإقتصادية	24
المطلب الثالث: آثار التكتلات الإقتصادية	26
أولا: المزايا الإيجابية للتكتلات الإقتصادية	26
ثانيا: عيوب التكتلات الإقتصادية	27
المبحث الثاني: تكتل دول البريكس	27

المطلب الأول: ماهية تكتل دول البريكس	27
أولا: نشأة تكتل البريكس	28
ثانيا: أهداف تكتل البريكس	29
ثالثا: مزايا تكتل البريكس	30
رابعا: معايير الإنضمام لتكتل البريكس	30
المطلب الثاني: مقومات دول البريكس	32
أولا: مقومات طبيعية وبشرية	32
ثانيا: مقومات إقتصادية	33
ثالثا: مقومات عسكرية	37
المطلب الثالث: هيكل المؤسس للبريكس	39
أولا: بنك التنمية الجديد	39
ثانيا: الترتيب الإحتياطي الاحترازي	40
ثالثا: نظام الدفع	41
الفصل الثاني: تحليل واقع وتحديات إنضمام الجزائر للبريكس	44-77
المبحث الثالث : مساعي الجزائر للإنضمام إلى البريكس	45
المطلب الاول: مقومات الإقتصاد الجزائري	45
أولا: مقومات إقتصادية	45
ثانيا: مقومات طبيعية	49
ثالثا: مقومات جغرافية وبشرية	51
المطلب الثاني: علاقات الجزائر بدول التكتل	52
أولا: العلاقات الجزائرية الروسية	52
ثانيا: العلاقات الجزائرية الصينية	55
ثالثا: العلاقات الجزائر بجنوب إفريقيا	57
رابعا: العلاقات الجزائرية البرازيلية	58

خامسا: العلاقات الجزائرية الهندية	60
المطلب الثالث: سيرورة إنضمام الجزائر للبريكس	63
أولا: أسباب إنضمام الجزائر للبريكس	63
ثانيا: رزنامة إنضمام الجزائر	63
ثالثا: موافقة الدول الخمسة	63
المبحث الرابع: واقع إنضمام الجزائر إلى البريكس	64
المطلب الأول: آثار إنضمام الجزائر الى تكتل البريكس	64
المطلب الثاني: تحديات إنضمام الجزائر للبريكس	69
المطلب الثالث: موقف التكتل من إنضمام الجزائر	77
الخاتمـــــــــــــــة	78-83
قائمة المصادر والمراجع	84-90
الملخـــــــــــــص	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مساحة دول البريكس بالنسبة للعالم	32
2	عدد سكان دول البريكس بالنسبة للعالم	33
3	تطور الناتج المحلي لدول البريكس ومساهمته في الاقتصاد العالمي	34
4	قيمة الصادرات والواردات لدول البريكس	35
5	تطور حجم الصادرات الجزائري خلال (2019-2022)	71

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مستويات التكتل الإقتصادي	24
2	إنتاج البترول حول العالم	36
3	إنتاج الغاز حول العالم	37
4	صادرات الجزائر خلال الفترة (2019-2022)	70
5	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2022)	72
6	ميزان المدفوعات الجزائري خلال (2017-2023)	74
7	ترتيب تنافسية الأداء الصناعي للجزائر	74

مقدمة عامة

أولا: تمهيد

بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي بتفكك الاتحاد السوفييتي وظهور النظام الدولي بقيادة واحدة، بدأ العالم يشهد تحولًا في العلاقات الإقتصادية نحو التكامل وزيادة الترابط بين الإقتصاديات تزايدت أهمية تشكيل التكتلات الإقتصادية الإقليمية سواء كانت ثنائية أو شبه إقليمية أو إقليمية تجلى هذا التحول في النشاط الواسع الذي شهدته عمليات تشكيل التكتلات الإقتصادية الإقليمية مؤخرًا، حيث تسعى الدول لتحقيق مزيد من الفوائد من التعاون الإقتصادي وتعزيز التبادل التجاري.

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الإستمرار في السيطرة على النظام الدولي وذلك من خلال تبني سياسات وإستراتيجيات متنوعة تحقق مصالحها وتعزز مكانتها كقوة رائدة في النظام العالمي، إن هذه التطورات تعكس التحولات الجارية في الديناميكية الإقتصادية والسياسية العالمية وتشكل تحديات وفرصًا جديدة للدول والمنظمات الإقليمية في مجال التعاون الإقتصادي وتعزيز الإستقرار الإقتصادي والسياسي في العالم.

مع تغير هيكل وطبيعة السياسة العالمية في العقد الثاني من الألفية الجديدة أصبح من الضروري للدول خاصة تلك التي تتمتع بالتجانس السياسي والإقتصادي والإجتماعي، تشكيل تكتلات إقتصادية تكون أكثر فعالية في النظام الدولي الجديد يهدف تشكيل هذه التكتلات إلى إقامة علاقات إقتصادية عالمية تزيل الحدود التي تفصل بين الإقتصاديات.

من بين هذه النماذج نجد تكتل البريكس الذي يجمع بين الدول ذات أهمية جيو إستراتيجية في قارات مختلفة من العالم، لقد لعبت دول تكتل البريكس دورًا حيويًا في الإقتصاد العالمي خلال العقود الماضية حيث ساهم نموها الإقتصادي وسياسات إندماجها الإجتماعي في إستقرار الإقتصاد العالمي. يعبر هذا التعاون عن إرادة قوية لتحقيق التقدم الاقتصادي وتغيير خريطة الإقتصاد العالمي من خلال دول تكتل البريكس التي تتألف من روسيا، الصين، الهند، البرازيل، وجنوب إفريقيا، تشهد معدلات نمو مرتفعة وهناك دول أخرى تسعى للإنضمام إلى هذا التكتل بما في ذلك الجزائر، نظرًا لرغبتها في تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية.

الإشكالية

إستنادا لما تم طرحه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف يمكن للجزائر أن تنظم إلى منظمة البريكس وماتأثير ذلك على إقتصادها؟

تساؤلات الدراسة

إنطلاقا مما تم طرحة في الإشكالية الرئيسية رأينا من الضروري طرح مجموعة من التساؤلات كالتالي:

1) ما هو المقصود بتكتل دول البريكس وماهي أهم مقوماته ؟
2) ماهي مقومات الإقتصاد الجزائري؟
3) ماهي العقبات التي تواجهها الجزائر للإنضمام للبريكس؟
4) ماهي ابرز المكتسبات التي ستجنيها الجزائر إثر إنضمامها للبريكس؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن التساؤلات التي تضمنتها مشكلة الدراسة كانت فرضيات الدراسة كالتالي:

1) يضم تكتل البريكس خمس دول وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا و تملك مقومات ذات تأثير كبير على جميع الأصعدة عالميا.
2) لدى الجزائر مقومات طبيعية ضخمة على رأسها البترول والغاز.
3) تواجه الجزائر عدة عقبات أمام الإنضمام الى تكتل البريكس.
4) إن إنضمام الجزائر للبريكس سيجعلها تستفيد من مكتسبات إقتصادية وسياسية.

أسباب إختيار الموضوع

أ/ أسباب ذاتية

- الميل الشخصي لمعالجة و دراسة الموضوع .
- تماشي الدراسة مع تخصصنا.

ب/ أسباب موضوعية

- النقص المطروح في البحوث المتخصصة.
- حداثة الموضوع من حيث الطرح ،والاهتمام المتزايد به في الآونة الأخيرة.

أهمية الموضوع

تكتل البريكس يُعَتَبَرُ من أهم التكتلات الإقتصادية في العصر الحديث وبطلب الجزائر الإنضمام إليه أصبح هذا الموضوع ذو أهمية بالغة في الواقع السياسي والاقتصادي، وحتى بالنسبة للشعب الجزائري. هذا يُضفي على الدراسة أهمية بالغة في فهم الفرص المتاحة لانضمام الجزائر إلى هذا التكتل، وقدرة الاقتصاد الجزائري على المنافسة ورفع الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بتنويع الإقتصاد بعيدًا عن الإعتماد الكبير على الصادرات النفطية، ويتيح وجود دول كبيرة مثل الصين وروسيا والهند وحتى البرازيل في هذا التكتل فرصًا اقتصادية هائلة للجزائر.

أهداف الدراسة

لهذا الموضوع عدة أهداف نذكر منها:

1) إستكشاف الفرص المتاحة ودراسة إمكانية انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس.
2) تحليل مكونات وإمكانيات الإقتصاد الجزائري والعوامل المحفزة للانضمام.
3) تحديد أهم التحديات والمشاكل التي يمكن أن تواجه الجزائر في إطار إنضمامها إلى تكتل البريكس.

منهج الدراسة

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لشرح أهمية تكامل أعماله الإقتصادية بما في ذلك تحقيق ما يمكن من تحقيق نتائجها للتكامل الاقتصادي، وبعد ذلك تم تحليل الإقتصاد الجزائري من حيث القدرات الاقتصادية والدوافع وراء الملايين في جميع أنحاء العالم.

وأخيرًا تمت مناقشة التأثيرات والتحديات المحتملة التي قد تواجه الإقتصاد الجزائري التي انضمت إلى هذا.

الدراسات السابقة

دراسة سميرة ناصر (2022)مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الاقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للامن و التنمية،المجلد11 ،العدد2 ،جويلية 2022.

تعامل الباحث مع تداعيات صعود دول البريكس على هيكل وبنية النظام الإقتصادي العالمي يتضمن إستعراض الآثار المحتملة لتلك الظاهرة على التوازنات الإقتصادية العالمية وموازين القوى العالمية. يشير البحث إلى أن ظهور التكتل البريكس يعكس تحولاً في القوى الاقتصادية العالمية بعيدًا عن الهيمنة الأحادية التي كانت مسيطرة على النظام الإقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

توجه البحث إلى أهداف تأسيس التكتل وتطوره يلقي الضوء على الحاجة الملحة لتحقيق إصلاحات جذرية في النظام الإقتصادي العالمي والتي تهدف إلى منع تحكم القوى الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا في الاقتصاد العالمي.

يعكس تدخل دول البريكس في مجالات الأمن العالمي والشؤون السياسية تحولًا في موازين القوى العالمية حيث تسعى هذه الدول لتعزيز دورها في إدارة الشؤون الدولية والمسائل الأمنية.

هذا التحول يشكل تحديًا للمكانة السياسية للقوى الغربية التقليدية، حيث يتسلل التكتل البريكس إلى المشهد العالمي باعتباره تحالفًا اقتصاديًا وسياسيًا بارزًا يسعى لتعزيز مكانته وتأثيره على الصعيدين الإقليمي والدولي.

-دراسة د.طويل أسيا (2019) التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، رقم المجلد10 ،العدد3 ،2019.

الدراسة تشير إلى أن دور تكتل البريكس يتزايد بشكل ملحوظ في بداية الألفية الثالثة كبديل إستراتيجي عن قوى أخرى قد تفقد تأثيرها السياسي والإقتصادي في المستقبل، ويرجع ذلك ليس فقط إلى حجم البريكس الهائل من حيث المساحة وعدد السكان ولكن أيضًا لنفوذها المتزايد في الإقتصاد العالمي والتعاون التجاري فضلاً عن دورها المتنامي في السياسة العالمية، وتشير الدراسة أيضًا إلى أن بلدان البريكس تسعى جاهدة لإحداث إصلاحات في بنية وقواعد الاقتصاد الدولي، وتتبنى هذه الإصلاحات نهجًا "تعديليًا" بدلاً من نهج جذري، يعني ذلك أنها تسعى إلى تعديل النظام الدولي القائم بما يخدم مصالحها بشكل أفضل دون الحاجة إلى صياغة نظام دولي جديد بالكامل.

محمود شحماط (2017)تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الاقطاب, مجلة التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون، عدد51 ،سبتمبر 2017.

توصلت الدراسة إلى أن تكتل البريكس يُعتبر مصدرًا أكثر جاذبية للإقتصادات الناشئة حيث تم تحديد مفهوم "بريكس" كتجمع إقتصادي ابتداءً من عام 2009، وتم تحويله من مصطلح عام للإستثمار إلى إسم للتجمع بعد إنضمام جنوب إفريقيا عام 2010، يتميز هذا التكتل بقوته التحديّة لهيمنة القطب الغربي الواحد على إقتصاد العالم على عكس الكثير من الدول الأخرى لم يتأثر تكتل البريكس بشكل كبير بأزمة النقد والمالية في عام 2008، نظرًا لتشكيله بنكًا جديدًا للتنمية وصندوقًا إحتياطيًا بديلًا للمؤسسات المالية الدولية التقليدية، مما ساعد في تخفيف تأثير الأزمة عليه وبهذا يسعى تكتل البريكس

إلى تشكيل قطب عالمي جديد يلعب دورًا مهمًا في الإقتصاد العالمي دون الحاجة إلى صياغة نظام دولي جديد بالكامل.

حدود الدراسة

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الاطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

أ. الحدود المكانية

دراسة المحيط الدولي و المتعلق بالتكتلات الإقتصادية العالمية وبالتحديد تكتل البريكس من مقومات متنوعة في كافة الجوانب بداية من روسيا و الصين و الهند و البرازيل و جنوب افريقيا الاعضاء المكونين للتكتل.

دراسة المحيط الداخلي الجزائري باعتبار الجزائر قدمت طلب رسمي للعضوية في تكتل البريكس.

ب. الحدود الزمانية

حددت فترة الدراسة لتحليل فرص وتحديات انضمام الجزائر إلى تكتل للفترة الممتدة من 2009 إلى سنة 2023.

صعوبات الدراسة

نقص المراجع وهذا راجع لحداثة الموضوع.

كثرة المعلومات المضللة.

هيكل البحث

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتكامل الإقتصادي وتكتل البريكس.

تناول هذا الفصل في مبحثه الأول العديد من الموضوعات الأساسية والتمهيدية لموضوع الدراسة من خلال تحديد الإطار النظري مثل ماهية التكامل الإقتصادي بداية بنشأة التكامل الإقتصادي ومفهومه وكذا خصائصه وأسبابه،بعدها تم التطرق إلى شروط ودرجات التكامل الإقتصادي ليتم المبحث بآثار ومزايا ومشاكل التكامل الإقتصادي، أما المبحث الثاني فقد تناولنا مدخل عام إلى تكتل البريكس عبر التطرق إلى أساسيات حول تكتل البريكس بداية بنشأة تكتل البريكس وتطوره و أهميته وأهدافه وصولا إلى مقومات دول تكتل البريكس من مقومات طبيعية، إقتصادية، عسكرية ليتم ختم المبحث بالهيكل المؤسسي لتكتل البريكس.

الفصل الثاني: تحليل واقع وتحديات إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس.

تضمن هذا الفصل في مبحثه الأول واقع وتحديات إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس، من خلال عرض كل من سيرورة إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس بداية من مقومات الإقتصاد الجزائري مرورا بعلاقات الجزائر بدول تكتل البريكس و نهاية بأسباب وسيرورة إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس، أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى آثار وتحديات إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس والمبحث الثالث حول أسباب إستبعاد الجزائر من إنضمام للبريكس.

الفصل الأول

الاطار النظري للتكتلات الإقتصادية وتكتل البريكس

تمهيد:

في الخمسينات من القرن الماضي شهد العالم ظهور حركة إعتبرت جديدة حينها وهي حركة التكتلات الإقتصادية الإقليمية و هذه التكتلات تهدف إلى تحرير التجارة الدولية وتعزيز التعاون الإقتصادي بين الدول في إطار إقليمي، ساد في ذلك الوقت إتجاه قومي نحو التكامل الإقتصادي الإقليمي وكانت الدوافع واضحة التغلب على المشاكل الإقتصادية الداخلية وحلها بشكل جماعي وتسريع التنمية الإقتصادية باستخدام الموارد والإمكانيات المشتركة.

دراسات وتجارب التكتلات الإقتصادية الدولية تؤكد على أهمية التعاون الإقتصادي بين الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ليتم التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخياً أو ثقافياً أو حضارياً أو إقتصادياً أو جغرافياً لتحقيق مصلحة إقتصادية مشتركة، بعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور بوادر العولمة الاقتصاديا ازدادت أهمية التكتلات الاقتصادية مما جعلها موضوعًا بارزًا في الأدبيات الاقتصادية.

بشكل عام فإن التكامل الإقتصادي يعد إستراتيجية هامة لتعزيز التنمية الإقتصادية وتحقيق الرخاء للدول المشاركة ويمكن لهذه التكتلات أن تعمل على تعزيز التجارة الداخلية وتحسين بيئة الإستثمار وبالتالي تحقيق نمو إقتصادي مستدام وتوزيع الثروة بشكل أفضل.

وتم التعرض في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتكتل الإقتصادي لذا خصص مبحثين وهما:

المبحث الأول: عموميات حول التكتلات الإقتصادية.

المبحث الثاني: مدخل عام لتكتل البريكس.

المبحث الأول: عموميات حول التكتلات الإقتصادية

ومن أهم سمات التنمية الإقتصادية هو التكامل الإقتصادي وهو ما تتطلبه البيئة الإقتصادية الدولية وتاريخياً يمكن إرجاع فكرة التكامل الاقتصادي إلى الاقتصادي "فينر" في عام 1950 و يتضمن شكل أو درجة التكامل أساس تحرير التجارة أو نظرية الحماية ومن خلال هذا الإتجاه العالمي يجب على الدول أن تنشئ تكتلاتها الإقتصادية الخاصة لتتمكن من التعامل مع التكتلات الإقتصادية العالمية والدفاع عن مصالحها الجماعية وعلاقتها بالقوى الإقتصادية والهدف الآخر هو إكتساب نفوذ أكبر في المساومة والمفاوضات في مجالات التجارة والتكنولوجيا والإستثمار التمويل وغيرها.

المطلب الأول : ماهية التكتل الإقتصادي

التكتل الإقتصادي يمثل مسألة معقدة حيث يشير إلى توجه الدول نحو تقريب وتوثيق علاقاتها الإقتصادية مع بعضها البعض يختلف تعريف التكامل الإقتصادي وفقًا للمدرسة الإقتصادية والسياسات الحكومية وأهداف الدول المشاركة فيه فمن الممكن أن يتضمن التكتل الإقتصادي توسيع التجارة بين الدول، وتحرير حركة رؤوس الأموال والعمل وتنسيق السياسات الإقتصادية والنقدية وتطوير البنية التحتية المشتركة وتوحيد القوانين والتشريعات الاقتصادية وغيرها من الإجراءات.

أولا: تعريف التكتل الإقتصادي

لقد وجد التكتل الإقتصادي تعبيره الفكري في نظرية التكامل الإقتصادي وأصبح الإهتمام بها متزايدا بعد الحرب العالمية الثانية من طرف غالبية دول العالم، وتزايد هذا الاهتمام وتضاعف إنتشار هذه التكتلات بشكل كبير خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الإقتصادي المعاصر، ولقد إختلفت الأدبيات الإقتصادية في إعطاء تعريف موحد وشامل لها مثلها مثل باقي المفاهيم الحديثة في علم الإقتصاد.[1]

البروفيسور فريتز مغلوب يرى التعريف الاكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى التكامل الإقتصادي الكامل يتضمن الإستفادة الفعالة من جميع الفرص التي يوفرها التقسيم الفعال للعمل والإنتاج. يعني ذلك أنه في إطار منطقة تكاملية يتم إستخدام وتبادل عوامل الإنتاج والسلع بناءً على الكفاءة الإقتصادية البحتة دون تمييز أو تحيز يعتمد على المكان الجغرافي الذي نشأت فيه تلك السلعة أو

[1] بيلا بلاسا ،**نظرية التكامل الاقتصادي** ،ترجمة رشيد البراوي ،دار النهضة العربية، القاهرة، 2004 ،ص10.

بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمنه ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية، ويرى "مغلوب" أن جوهر التكامل الإقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون إنتقال جميع أنواع العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية كما يتطلب حسب رأيه التكامل الإقتصادي إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة تعمل على إلغاء التمييز بين بلدان المنطقة.[1]

البروفيسور جان تنبرغن " يعرف التكامل بأنه عملية متصلة وأنه بناء النموذج إقتصادي أكثر صلابة بحيث تزول فيه كل العوائق والقيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ بحيث يمكن الحصول على المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد التي تدعم عن بعد، ويشمل هذا التعريف على جانبين سلبي وإيجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء وإستبعاد كل صور التمييز التجاري وكل القيود الموضوعة أمام حرية إنتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الإقتصادية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إيجاد مؤسسات جديدة و برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والإنتقال من أجل ضمان فعالية ونجاعة ميكانيزمات السوق.[2]

تعريف bella blassa بلاسا يُعتبر واحدًا من أبرز وأقدم الإقتصاديين الذين إهتموا بظاهرة التكتلات الإقتصادية وخاصة الإتحاد الجمركي وقد وصف بلاسا التكتل الإقتصادي على أنه "عملية" و "حالة."

بوصفه "عملية" فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، هذا يعني أنه يهدف إلى خلق إطار يسمح بتدفق السلع والخدمات والعوامل الإنتاج بحرية عبر الحدود دون تحيز أو عقبات جمركية.

أما عندما يُنظر إليه على أنه "حالة" فإنه يُفهم على أنه من الممكن أن يتمثل في إنتفاء جميع أشكال التفرقة بين الإقتصاديات القومية يعني هذا أن التكتل الإقتصادي يهدف إلى إنشاء بيئة إقتصادية تسمح بتكامل الأسواق وتوحيد القوانين والقواعد وتحقيق التعاون الإقتصادي الشامل بين الدول الأعضاء[3].

[1] عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي** ،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2009 ،ص 217.

[2] جون ويليامز ،**التكامل النقدي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007 ،ص 41.

[3] بيلا بلاسا،مرجع سبق ذكره،ص20.

تعريف ميردال: عرف الإقتصادي ميردال التكتل الإقتصادي على أنه: العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية وذلك مع إعطاء الفرص الإقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سيادتهم.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التكتل الإقتصادي هو: مشروع متعدد الأطراف أي هو مشروع جماعي مبني على إرادة مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا غالبا لإقامة فضاء للتعاون من خلال إزالة مختلف صور التفرقة بين إقتصاديات الدول الأعضاء وإتاحة الفرصة للجميع بغرض تحقيق أهداف سياسية إقتصادية أو إجتماعية.

ثانيا: نشأة التكتلات الإقتصادية

إن ظاهرة التكتلات الإقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة إقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية إتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول فظهرت التكتلات الإقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط مثل مشروع مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الإقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات إقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي[2]:

في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة الأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992 ، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

في أوروبا كانت التطورات أسرع فقام الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أجدر التكتلات الإقتصادية القائمة حاليا إضافة إلى تكامله النقدي وإستخدام العملة الموحدة (الأورو) في سنة 1999 ودخوله في

[1] عبد المنعم عمر، مرجع سبق ذكره، ص221.

[2] سميرمحمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية**، الطبعة الاولى، دار الاشعاع، الاسكندرية، 2008 ،ص 66.

إتفاقيات تجارة حرة وفي إتحاد جمركي مع تركيا وإتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا إتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الإقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC) .

في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي، و تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات إنطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ و تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

أما في إفريقيا قامت بترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة سوق مشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية فيمكن القول إن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الإقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكتل الإقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه عن ظروف الدول المتقدمة، ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات إقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

ثالثا: أسباب ودوافع قيام التكتلات الإقتصادية

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الواقع الإقتصادي والغير الاقتصادي على النحو التالي[1] :

1.3أسباب إقتصادية: يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الإقتصادية لإقامة التكتلات حيث يؤدي زيادة حجم السوق إلى الإستفادة من مزايا التخصص كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للإستفادة من إتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة ويمكن حصر أهم الدوافع الإقتصادية فيما يلي :

- توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة التي قد تشكو من عدم إستغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية بسبب ضيق السوق وما يترتب عنه من إرتفاع نفقات الإنتاج.

[1] بيلا بلاسا ،مرجع سبق ذكره ،ص 37.

- زيادة في قوتها الإقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي بسبب كبر حجم صادراتها ومواردها، الأمر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية و تخفيض العبء في ميزان المدفوعات لدول التكتل إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين الدول التكتل .

2.3أسباب سياسية: قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى وهذاكما حدث عند ما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل إقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة وهذا للإستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية،كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا المواجهة التوسع الشيوعي.

3.3أسباب أمنية: الإستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد إتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوروبي والمجتمع الأوروبي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل إقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في إتفاقات ثنائية وإتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب وتجنب المشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

رابعا: خصائص التكتلات الإقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن اجمالها فيما يلي[1]:

- تتميز التكتلات الإقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها وإتساع أسواقها الإستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الإقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والإستثمار بين الدول المتكتلة.
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

[1] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، 2005 ،ص 63.

- إرتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الإقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الإستقلالية الإقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الإرتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك إقتصادياتها وأسواقها.
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الإقتصادية الاخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقه.
- الإستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.
- تحقيق نمو إقتصادي مستمر كنتيجة لاثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الإستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الاسواق.

المطلب الثاني: شروط ودرجات التكتلات الإقتصادية

للوصول إلى الأهداف المسطرة من الدول المتكاملة ونجاح تكاملها الإقتصادي يجب عليها الأخذ بعين الإعتبار شروط التكتل والإنتقال التدريجي في سّلمه أو أشكاله.

أولا: شروط التكتلات الإقتصادية

يعتمد نجاح التكتلات الإقتصادية على توفر مجموعة من الشروط الأساسية وتشمل هذه الشروط:[1]

1.1الإرادة السياسية: يجب أن يكون هناك إرادة سياسية قوية من قبل الدول الأعضاء في التكتل للالتزام بأهدافه والتعاون لتحقيقها.

2.1التوافق الإقتصادي: يجب أن يكون هناك توافق إقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل بما في ذلك مستوى التنمية الإقتصادية والبنية التحتية والسياسات الإقتصادية.

3.1التجانس الجغرافي: من المفضل أن تكون الدول الأعضاء في التكتل متقاربة جغرافياً لتسهيل حركة السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص.

[1] سمير محمد عبد العزيز ،رجع سبق ذكره، ص 78.

4.1وجود آليات للتنسيق والتعاون: يجب أن يكون هناك آليات للتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في التكتل لضمان تحقيق أهدافه.

5.1**جود قواعد وأنظمة مشتركة:** يجب أن يكون هناك قواعد وأنظمة مشتركة تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء في التكتل

6.1**وجود آليات لحل النزاعات:** يجب أن يكون هناك آليات لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء في التكتل.

7.1**وجود نظام فعال لحماية المنافسة:** يجب أن يكون هناك نظام فعال لحماية المنافسة في التكتل لمنع الإحتكارات.

8.1**وجود نظام فعال لتوزيع المنافع:** يجب أن يكون هناك نظام فعال لتوزيع المنافع بين الدول الأعضاء في التكتل بشكل عادل.

ثانيا: درجات التكتل الإقتصادي

الجدول رقم(01):مستويات التكتل الإقتصادي

	الغاء رسوم الجمارك والقيود	وضع رسوم جمارك خارجية	حرية حركة الانتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	✖				
الإتحاد الجمركي	✖	✖			
السوق المشتركة	✖	✖	✖		
الإتحاد الإقتصادي	✖	✖	✖	✖	
التكامل الإقتصادي المشترك	✖	✖	✖	✖	✖

المصدر: Balessa A. Bella: the theory of Economic Integration, Allen UN WIN, 1966, p 23.

تُصنف التكتلات الاقتصادية عادةً حسب مستوى التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء وتشمل هذه الدرجات كالتالي:[1]

[1] محمد منصور ،**الاقتصاد الدولي مدخل سياسات**، دار المريخ ،السعودية، 2011 ،ص 43.

1.2منطقة التجارة الحرة: وتتمثل في إتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع و الخدمات فيما بينها، مع الإحتفاظ بعمليات الرسوم الجمركية على تجارة السلع و الخدمات مع الدول الاخرى ثابتة.

2.2الإتحاد الجمركي: على غرار النافتا في إطار هذه الصورة العملية للتكامل الإقتصادي تلغى التعريفات الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع و الخدمات فيما بين الدول قيد التكامل بشكل تدريجي و لا تستفيد غير الدول المشتركة من هذه الإمتيازات و تحتفظ كل دولة من الدول قيد التكامل بتعريفتها الجمركية و حرية تقرير سياساتها الخارجية.

3.2السوق المشتركة: هذه صورة من صور التكامل تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أي قيود جمركية أو إدارية ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة إتجاه العالم الخارجي أو ما يسمى بالجدار الجمركي وبإضافة إلى ذلك فإن مجموعة الدول الأعضاء تقوم بالعمل ككيان واحد في مفاوضات إتفاقات تجارية بين الدول غير الأعضاء.

4.2الإتحاد الإقتصادي: في هذه المرحلة المتقدمة من درجات التكامل الإقتصادي يتم إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، كما يتم أيضًا إلغاء القيود على حركة إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء و يتم في هذه المرحلة دمج أسواق السلع والخدمات وأسواق عناصر الإنتاج مما يجعل المنطقة التكاملية تصبح واحدة سوقًا موحدة يعني ذلك أن السلع والخدمات وعناصر الإنتاج يتم تداولها بحرية داخل المنطقة التكاملية دون وجود عقبات تجارية أو جمركية بين الدول الأعضاء.

5.2التكامل الإقتصادي المشترك: وهي أرقى صور التكامل الإقتصادي وأعمقها و هو ما يدل عليها إسمها فهي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الإقتصادي و توحيد السياسات النقدية و المالية و الإجتماعية بين الدول المتكتلة، و يفترض كذلك إنشاء مؤسسات فوق وطنية تشرف على هذه العملية.

المطلب الثالث: آثار التكتلات الإقتصادية

تحتم التحولات في المجتمع الدولي على الوحدات السياسية الاستجابة والتكيف معها بسرعة. في هذا السياق، يعتبر اعتماد سياسات تعاونية وتكاملية بديلًا مهمًا للسياسات القائمة على الاستقلالية والانعزالية والتعصب الوطني. هذا ينطبق بشكل خاص على الدول التي تمتلك إمكانيات كافية لتحقيق التكامل[1].

1.3المزايا الإيجابية للتكتلات الإقتصادية

زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء تتيح هذه الزيادة في حجم التجارة فرصًا أوسع للدول لتبادل السلع والخدمات مما يؤدي إلى تعزيز النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة حجم التجارة تعمل على تعزيز التكامل الإقتصادي بين الدول وتقوية الروابط التجارية والثقافية بين شعوبها، من خلال تبادل الخبرات والتقنيات يسهم زيادة حجم التجارة في رفع مستوى الإبتكار وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

2.3خلق فرص العمل: التكامل الإقتصادي يمكن أن يسفر عن نمو أكبر في القطاعات الإقتصادية المختلفة بفعل توسع السوق وتحسين الكفاءة الإقتصادية يمكن لهذا التوسع أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة.

3.3تعزيز التنافسية بين الدول الأعضاء: يساهم في تعزيز التنافسية بين الدول الأعضاء عبر عدة آليات و يشجع التكامل الإقتصادي على تحسين الكفاءة والإنتاجية من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا والممارسات الأفضل بين الدول مما يسمح بتقديم منتجات وخدمات ذات جودة أفضل وبتكلفة أقل و يعمل على تكامل و توسيع حجم السوق للشركات، مما يسمح لها بتحقيق إقتصاديات الحجم والتمتع بفوائد التخصص والتوسع العالمي.

4.3عيوب(تحديات)

1.4.3فقدان بعض السيادة الإقتصادية للدول الأعضاء: لتكامل الإقتصادي يمكن أن يؤدي إلى فقدان بعض السيادة الإقتصادية للدول الأعضاء حيث يتطلب التوافق مع سياسات وتوجيهات مشتركة في المجالات المالية والتجارية والنقدية، كما قد تتضمن التكامل الإقتصادي التنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء مما يقلل من حرية إتخاذ القرارات الإقتصادية الوطنية بشكل مستقل.

[1] محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة، الاسكندرية، 2008 ص 144.

2.4.3إمكانية حدوث صراعات بين الدول الأعضاء: مثل تفاوت الفوائد الإقتصادية بين الدول الأعضاء أو عدم المساواة في الفرص التجارية إذا لم يتم إدارة هذه الصراعات بحكمة فقد تزيد من التوترات بين الدول وتقلص من فوائد التكامل الاقتصادي المتوقعة.

المبحث الثاني : تكتل دول البريكس

في مطلع القرن الحادي والعشرين تحسنت الأوضاع الإقتصادية في العديد من البلدان حول العالم بشكل ملحوظ وبدأ العديد من المنظرين والمحللين يشيرون إليها بالقوى الناشئة أو الأسواق الناشئة بسبب معدلات النمو المرتفعة التي حققتها ومع ذلك وعلى الرغم من هذه القفزة النوعية في الإقتصادات إلا أن طريقة عمل النظام الدولي لم تستوعب ظهور هذه القوى وفي حالة روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا فقد شكّلت هذه الدول تكتل البريكس.

وتُعد مجموعة البريكس من أهم التكتلات الإقتصادية والسياسية على الساحة الدولية ويُنظر إليها على أنها وسيلة حتمية لإنهاء الأحادية الأمريكية وتعتبر تكتل البريكس من أهم التكتلات الإقتصادية والسياسية على الساحة الدولية وينظر إليه كأداة حتمية لإنهاء الأحادية الأمريكية في إدارة الشؤون الدولية ويتم إعادة هيكلة البريكس وفق منطق يشمل مكانة الفاعلين الدوليين الآخرين.

المطلب الأول : ماهية تكتل البريكس

تعتبر مجموعة البريكس واحدة من الظواهر البارزة في الساحة الدولية التي تجسد تحولات جوهرية في التوازنات السياسية والإقتصادية العالمية ويشكل البريكس تحالفًا إستراتيجيًا بين بعض الدول النامية الرئيسية،وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا ويعكس هذا التحالف رغبة هذه الدول في تعزيز التعاون الإقتصادي والسياسي وتقديم صوت موحد في المحافل الدولية.

1.1أولا:نشأة تكتل البريكس

يقوم إنشاء أي كيان دولي أساسا على إتفاق الدول المعنية فيما بينها وقد يتم مع هذا بمبادرة من دولة واحدة ونشأة الكيانات والتجمعات الدولية يستغرق بضع أعوام قد تطول أو تقصر بحسب أهمية الكيان أو التجمع المراد إنشاؤه وبحسب الظروف والعوامل التي تدفع بالدول الراغبة في إنشاء الكيان (أيا كان نوعه)، وإختلاف المدة الزمنية يعود إلى التهيئة وإجراء المشاورات والمناقشات بين الدول للوصول

إلى إتفاق تجمع عليه غالبية دول المنظمة وشهد القرن الواحد والعشرين تحسناً كبيراً في الوضعية الإقتصادية للكثير من دول العالم وهو الأمر الذي دفع الكثير من المنظرين والمحللين لتسميتها بالدول الصاعدة أو الأسواق الناشئة نظراً لما تحققه من معدلات نمو وطنية كبيرة، ولكن رغم كل هذه القفزات الإقتصادية النوعية إلا أن ميكانيزمات عمل النظام الدولي لم تستجب لبروز مثل هذه القوى وهو ما دفع هذه الأخيرة إلى التكتل في مجموعات بغية تقوية نفسها والدفاع عن مصالحها وهو حال كل من روسيا، الصين، البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا، التي كونت مجموعة البريكس تعتبر واحدة من أهم المنظمات السياسية الدولية التي تجمع بين القوى الكبرى الناشئة [1].

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة البريكس في شهر سبتمبر من سنة 2006 بعد أن إجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل ، روسيا، الصين والهند على هامش الإجتماع الواحد والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي" بريك B.R.I.C" "كإختصار باللغة الانجليزية للأحرف الأولى للدول المشكلة لهذه المجموعة، وفي ديسمبر 2010 إنضمت دولة جنوب إفريقيا لهذه المجموعة ليتحول اسمها إلى" بريكسB.R.I.C.S عندما تأسست مجموعة بريكس بشكل رسمي عام 2009 كان الهدف منها واضحاً وهو الحاجة إلى وجود صوت الإقتصادات الناشئة في المجتمع الدولي وهي مجتمعة تشكل 41 في المائة من سكان العالم أي أكثر بتسع مرات على الأقل من سكان الولايات المتحدة وتُشكل مساحتها نحو 29 في المائة من مساحة العالم وهي كذلك دول أعضاء في مجموعة العشرين التي تمثل أقوى إقتصادات العالم وبريكس في الأساس فكرة غربية ذكرت لأول مرة في ورقة نشرت لبنك غولدمان ساكس عام 2000 ناقشت فيها أهم الدول ذات الإقتصادات الناشئة [2]، ولكنها طرحت للنقاش بين هذه الدول في 2006 وتبلورت وإنطلقت بعد ذلك بثلاثة أعوام وإتفقت دول بريكس على أربع نقاط بشأن التعاون بينهما[3]:

- الإلتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الإقتصادي المشترك.
- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دوله.
- تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطوير.

[1] طويل اسيا **التعاون الاقتصادي بين دول البريكس** مجلة الاقتصاد والتنمية الجزائر العدد 3 2019 ص397.

[2] عبد الكريم الطيف، **دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3 العدد 30 2014 ص 13.

[3] علاء الدين محمد الجعبري، **واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي** رسالة ماجستير،، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة 2018 ص 19.

- الإلتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني.

ثانيا: أهداف تكتل البريكس

لتكتل بريكس أربعة أهداف مهمة وهي ما يلي[1]:

- دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب: تسعى دول تكتل البريكس إلى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية يستجيب للبيئة العالمية المتطورة التي تمتاز حاليا بتعدد التهديدات والتحديات العالمية التي لا يمكن مواجهتها.
- إصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع: لها منذ إنعقاد أول قمة لتكتل البريكس سنة 2009 بروسيا بمدينة "يكاترينيورك" وإلى غاية قمة جوهنزبورغ سنة 2018 بقي إصلاح هيئة الأمم المتحدة هدفا أساسيا تسعى الممجموعة إلى تحقيقه.
- إصلاح المؤسسات المالية العالمية يرى تكتل البريكس بأن المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير هي إمتداد لميزان القوى الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وهي مقيده بالظروف التي نشأت فيها وبهذا المعنى فإنها لا زالت تعكس الهيمنة الغربية على العالم.
- الإتفاق على هوية موحدة وتعاون مؤسسي مما يجعلهم مجموعة جيوسياسية و جيواقتصادية لها وزنها قادرة على الثبات ودرء المخاطر مع خلق نظام للتنسيق الأمني فيما بينهم إضافة إلى الترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي.

ثالثا: مزايا مجموعة البريكس

تلعب دول بريكس: البرازيل، روسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، دورا مهما ومتناميًا على الساحة الدولية والسبب[2] :

- يعد إقتصاد الصين ثاني أكبر إقتصادات في العالم مع نمو سنوي يقدر 10 %على مدى السنوات الثلاثين الماضية.
- الصين أكبر مصدر وثاني أكبر المستوردين في العالم.
- يمثل إقتصاد البرازيل سادس أكبر الإقتصادات في العالم.

[1] صبحي إبراهيم مقار، **القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول البريكس**" بحث مقدم ،الصناعة والتجارة الخارجية المصرية 2012 ص 4.

[2] ماهبر بن ابراهيم القصير، **كتل دول البريكس**، دار الفكر العربي، مصر، 2019 ص 92.

- يحتل إقتصاد روسيا المرتبة الحادية عشرة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي والسادسة من حيث القوة الشرائية أيضا.
- تملك الهند سوقا إستهلاكية كبيرة وهي من أهم الدول المصدرة.
- تمثل جنوب أفريقيا بصفتها صاحبة أكبر إقتصاد في الإتحاد الإفريقي واحدة من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن في العالم كما أنها ثالث أكبر المصدرين للفحم على مستوى العالم.

رابعا: معايير الإنضمام

يقوم تكتل البريكس على مجموعة من المعايير والشروط حتى يستطيع التوسع والإستمرارية ومن أهم المعايير التي حددتها دول البريكس نذكر اهمها:[1]

1.4المعيار الجغرافي

- الموقع الجغرافي.
- العامل الحضاري والثقافي.
- عدد السكان محليا حيث يجب أن يكون التعداد السكاني كبير بما يكفي على الأقل 100 مليون شخص لتشكل سوقا محليا مهما للصناعة المحلية وللواردات اللازمة معا لتحقيق التوازن التجاري.

2.4معيار النمو الإقتصادي:

- المستوى الأول هو : مقياس الناتج المحلي الإجمالي للدولة وهو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقليم ما خلال فترة معينة وعادة ماتكون سنة.
- المستوى الثاني: وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو بعبارة أخرى المستوى المعيشي للأفراد.
- المستوى الثالث: وهو معدل الفقر والبطالة والتضخم لكل دولة ويعني هذا المعيار أيضا مسار نمو طويل الأجل لمدة تصل إلى 10 سنوات ويقدر بنسبة 5% تقريبا ويقوم على التفاعل بين

[1] اسلام إبراهيم حسن ، "**تجمع البريكس و القوى الاقتصادية الصاعدة : الفعالية و الجاذبية**" ، المجلة العلمية لكلية الدراسات االقتصادية و العلوم السياسية ، الاسكندرية ، العدد 11 ، المجلد 6 ، 2020 ، ص 371.

زيادة رأس المال ومقدار العمل والتقدم بما يؤثر على مستوى النشاط وفقا لنموذج الإقتصادي الأمريكي الكلاسيكي الجديد.

3.4المعيار التحضير الرئيسي أو الديناميكي: وهو التحضير الرئيسي أو الديناميكي إذا تسمح المدينة بتطوير النقل والوصول إلى مياه الشرب والكهرباء مما يسهل التجارة.

4.4المعيار البنية التحتية : هو الحاجة إلى البنية التحتية اللازمة الإقتصادية للبلد وهذا من خلال بناء الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة والمطارات والبنية التحتية للطاقة.

5.4المعيار الإستقرار السياسي: بغض النظر عن نوع النظام السياسي والذي يسمح بتنفيذ المشاريع طويلة المدى ويظهر النموذج الصيني أن التنمية الإقتصادية لا ترتبط بالضرورة مع الإنفتاح الديمقراطي

بمعنى آخر يمكننا القول أن خصائص إقامة هذه التكتلات هي[1]:

- وجود نسب عالية من النمو الإقتصادي وينطبق هذا التوصيف على الصين (127)، البرازيل (7%)، الهند (7− 11%).
- القدرة على التأثير الإقتصادي ضمن النطاق الإقليمي والدولي إذ أنها أصبحت حلقة هامة لا يمكن الإستغناء عنها و القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي (اللبرالية وعولمة النظام الدولي).
- تحقيق خطوات إيجابية وتنمية ناجعة نظرا لارتفاع نسب النمو كإرتفاع مؤشرات التنمية البشرية.
- غالبا ما تسعى هذه الدول للتكتل لمواجهة الهيمنة الأمريكية.
- سرعة إنفتاحها وإستيعابها للتكنولوجيا.

المطلب الثاني: مقومات دول البريكس

1. مقومات طبيعية وبشرية

[1] ماهر بن إبراهيم القصير: **تكتل دول البريكس نشأته واقتصادياته و أهدافه**، الفكر العربي :القاهرة، 2014 ص25.

هنالك معادلة إقتصادية يتفق عليها أغلب الباحثين والمتخصصين والتي تقول (أنهُ كلما زادت مساحة الدول الجغرافية زادت حظوظها في الحصول على الموارد الطبيعية المتنوعة والثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية إقتصادها) ولو أخذنا هذه الفكرة وطبقناها على البريكس لوجدنا أن روسيا الإتحادية هي أكبر دولة من حيث المساحة في العالم وفي البريكس تشكلها دول في أربع قارات: البرازيل في الأمريكتين و روسيا في أوروبا والهند والصين في آسيا وجنوب إفريقيا في إفريقيا[1].

- تشكل بريكس ما مساحته 30% من مساحة العالم أي أكثر من ربع مساحة العالم.

الشكل رقم 1 مساحة دول البريكس بالنسبة للعالم

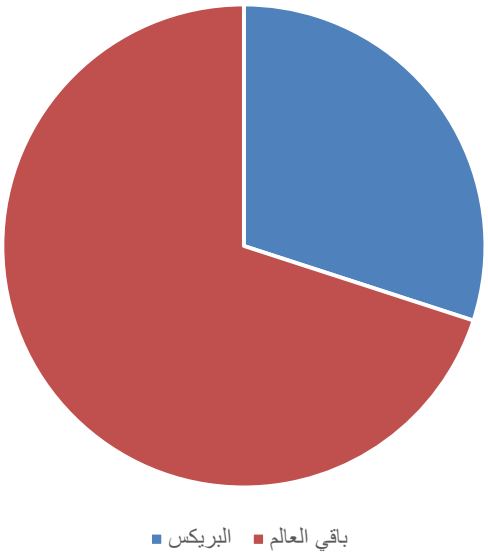

المصدر : Why could the 10th BRICS summit be the key to a larger agenda:

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مساحة دول البريكس من المساحة الإجمالية للعالم وإ ذا علمنا أن هذه النسبة كبيرة جدا مقارنة بأي مساحة أخرى تغطيها منظمة اقتصادية، وتتوزع هذه المساحة على أربع قارات مما يعني تنوع في الموارد الطبيعة وتنوع في المناخ.

وتشكل مجموعة بريكس 41%من سكان العالم.

[1] حسن ابو طالب ،**نحو عالم بدون هيمنة غربية**، مجلة السياسات الدولية المصرية ،العدد 35 2015، ص 45.

الشكل رقم 2 سكان تكتل البريكس بالنسبة للعالم

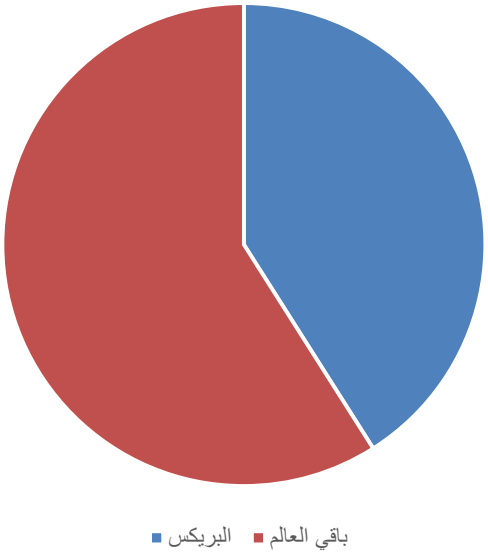

المصدر : Why could the 10th BRICS summit be the key to a larger agenda.

من خلال الشكل السابق يبين ضخامة القوة البشرية التي يمتلكها تكتل بريكس والتي تنعكس بالأساس على قوة العمل التي تساهم بكل الطرق بزيادة حجم الناتج المحلي وتوفير الأيادي العاملة والتي تصب حتما في كفة القوى العسكرية والتوازن السياسي.

2. مقومات إقتصادية

1.2 الناتج المحلي الاجمالي

تُشكل دول البريكس ما يقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ممّا يجعلها كتلة إقتصادية ضخمة ذات تأثير كبير على الأسواق العالمية حيث تعاظمت هذه النسبة بشكل كبير حيث كانت تقدر في سنة 2000 ب 8% و شهدت دول البريكس نموًا إقتصاديًا سريعًا خلال العقود الماضية حيث تجاوز متوسط نموها الإقتصادي 5% سنويًا[1].

[1] أحمد رجب، **الإقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية،القاهرة 2013 ص 53.

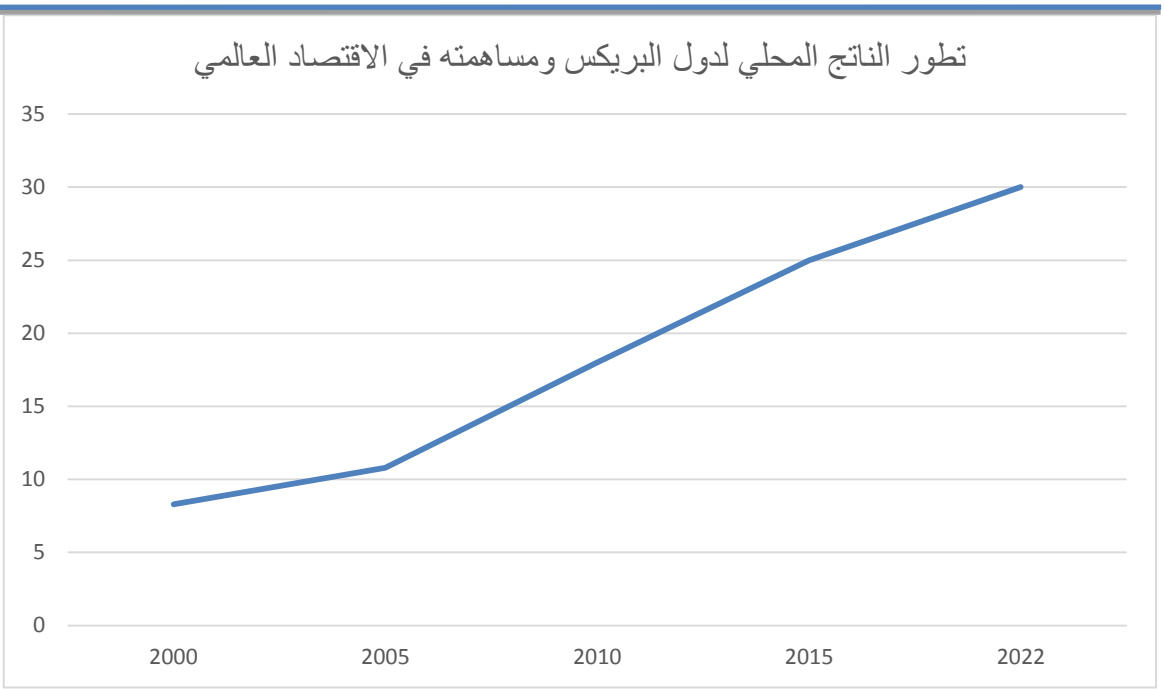

المصدر : Gross domestic product (GDP) of the BRICS countries.

2.2التجارة العالمية

تتمتع دول مجموعة البريكس بمكانة متميزة في الساحة الإقتصادية الدولية فهي لا تقتصر على كونها منتجًا رئيسيًا للعديد من السلع وتاجرًا نشطًا في مجال الخدمات بل تلعب أيضًا دورًا محوريًا في التجارة العالمية وتُعد تجارة البضائع بين إقتصادات دول البريكس حجر الزاوية لتعاونها المتنامي[1]، كما يتضح من الشكل التالي:

[1] براهما تشلاني، **بريكس تبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ص 53.

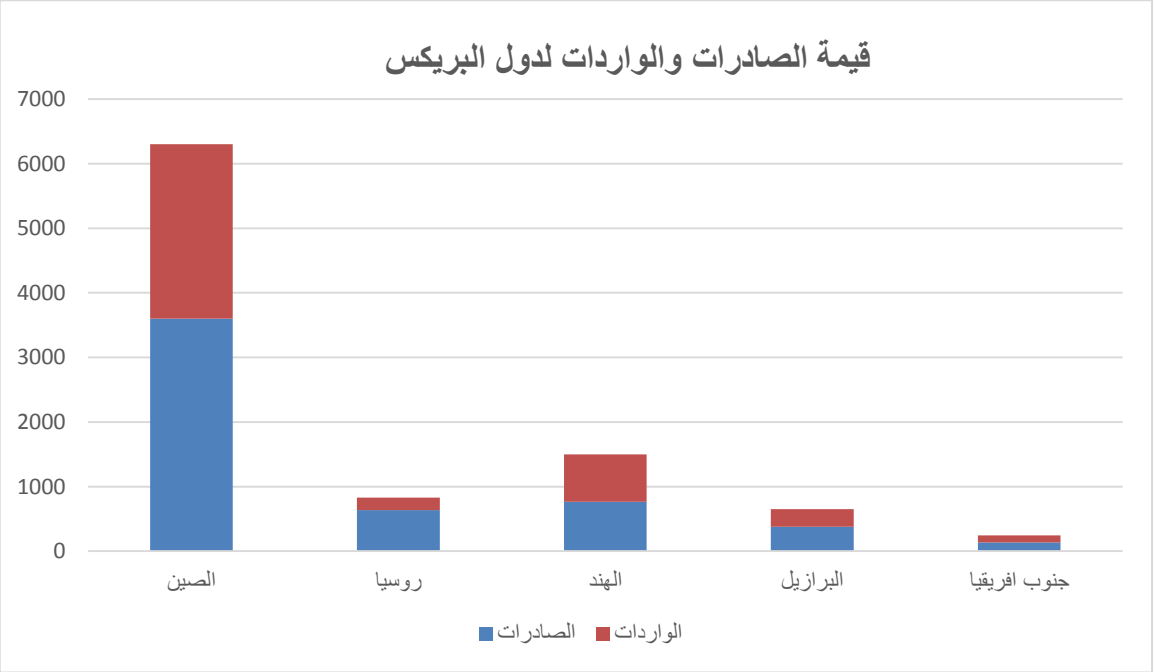

المصدر : Sum of trade exports and trade imports between the BRICS countries.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الصين هي المسيطر على الصادرات السلعية بقيمة 3663 مليار دولار لسنة 2023 و هذا دليل على قوة الإقتصاد الصيني تليها الهند و البرازيل وروسيا، بينما تبلغ قيمة الصادرات الإجمالية ما قيمته 4655 مليار دولار أما الواردات السلعية لدول البريكس فكانت الصين أيضا أكثر دولة مستوردة بقيمة 2700 مليار دولار وهذا مؤشر على ضخامة وشراهة الإستهلاك الصيني تليها الهند ثم البرازيل ثم روسيا وجنوب إفريقيا.

3.2قطاع الطاقة

البترول تحتل دول البريكس مراتب متقدمة في الطاقة و الإنتاج العالمي لها وكان حجم الإنتاج العالمي من البترول خلال سنة 2023 كما يوضحه الجدول الاتي:[1]

الجدول رقم(02):إنتاج البترول حول العالم

[1]منظمة اوبك إنتاج العالمي للنفط متاح على الموقع https://oapecorg.org/ar/Home/DataBank. تم الاطلاع في 2023/04/13 على الساعة 14.30.

الدولة	الإنتاج	نسبة المساهمة في الإنتاج العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	12.76	12.9
روسيا	11.19	10.8
السعودية	9.08	9.6
كندا	6.6	4.8
الصين	5.3	5.1
البرازيل	3.4	3.2

المصدر : إحصائيات بريتش بيتروليوم 2023.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن روسيا الإتحادية تعد من أكبر وأهم الدول المنتجة للبترول

وبالتالي فإن أسواق الطاقة وأسعارها ستتأثر بشكل كبير جدا في حالة تغيير هذه الدول من سياستها وتوجهاتهاالإستثمارية بينما الصين في المرتبة الخامسة و البرازيل في المرتبة التاسعة.

4.2 الغاز الطبيعي

الغاز الطبيعي يعد خيارٍ مُفضّلٍ لمستقبل الطاقة لمزاياه الإقتصادية والبيئية الفريدة فكفاءته العالية وقيمته المضافة العالية تجعله مصدرًا مثاليًا للطاقة وعلاوة على ذلك يُعدّ صديقًا للبيئة بفضل إنبعاثاته المنخفضة مما يجعله خيارًا مُستدامًا في التوجه العالمي نحو تقليل إنبعاثات الكربون لذلك يسعى العديد من الدول إلى تعزيز دور الغاز الطبيعي في إستراتيجياتها الطاقة المستقبلية[1].

الجدول رقم(03):انتاج الغاز حول العالم

[1]منظمة أوبك إنتاج العالمي للنفط متاح على الموقع https://oapecorg.org/ar/Home/DataBank. تم الإطلاع في 13/04/2023 على الساعة 14.30.

الدولة	كمية الإنتاج	نسبة المساهمة في الإنتاج العالمي
الولايات المتحدة الامريكية	914	23.1
روسيا	638	17.4
ايران	263	6.4
الصين	210	5.2
قطر	177	4.4
السعودية	117	2.9
النرويج	114	2.8

المصدر: إحصائيات بريتش بيتروليوم 2023.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل من الولايات المتحدة في المركز الأول ثم روسيا وتليها دولة ايران تعد أكبر وأهم الدول منتجة للغاز في العالم بحيث تحتل روسيا المركز الثاني و الصين المركز الرابع.

3.المقومات العسكرية

تضم مجموعة "بريكس" 5 دول يقدر إنفاقها الدفاعي قرابة 400 مليار دولار من بينها 3 من أقوى جيوش العالم ويصل عدد جنودها لنحو 11 مليون جندي يمتلكون عتادا عسكريا لا مثيل له[1].

تضم المجموعة 3 من أضخم 4 جيوش في العالم بينما يصنف العضوان الآخران في المرتبة الـ 12 والـ 33 عالميا حسبما تشير إحصاءات موقع "غلوبال فاير بور" الأمريكي لعام 2023.

- روسيا: ثاني أضخم جيش في العالم.

[1] وكالة سبوتنيك قوة لا مثيل لها... القدرات العسكرية لدول "بريكس" الـ 5 متاح على الموقع https://sputnikarabic.ae/20230808/-1079893334.html تم الاطلاع في 2023/04/14 على الساعة 11.30.

- الصين: ثالث أضخم جيش في العالم.
- الهند: رابع أضخم جيش في العالم.
- البرازيل: يصنف جيشها الـ 12 عالميا.
- جنوب إفريقيا: يصنف جيشها رقم 33 عالميا.

1.3 الإنفاق العسكري

ويقدر حجم الإنفاق الدفاعي لأكبر 3 جيوش في المجموعة (روسيا والصين والهند) بـ 366.8 مليار دولار، بينما يصل إجمالي الإنفاق الدفاعي للجيوش الـ 5 إلى 388.3 مليار دولار[1].

- الصين: في المرتبة الثانية عالميا والأولى بين أعضاء المجموعة بـ 230 مليار دولار.
- روسيا: في المرتبة الثالثة عالميا والـ 2 بين أعضاء المجموعة بـ 82.6 مليار دولار.
- الهند: في المرتبة الـ 4 عالميا والـ 3 بين أعضاء المجموعة بـ 54.2 مليار دولار.
- البرازيل: في المرتبة رقم 19 عالميا والـ 4 بين أعضاء "بريكس" بـ 18.7 مليار دولار.
- جنوب إفريقيا: في المرتبة رقم 59 عالميا والـ 5 في "بريكس" بـ 2.8 مليار دولار.

2.3 القوة البشرية

تشير إحصائيات "غلوبال فاير بور" إلى أن إجمالي عدد جنود الجيوش الـ 5، الذي يشمل القوات العاملة والإحتياطية وشبه العسكرية يقدر بنحو 11.6 مليون فرد، ويشمل ذلك[2]:

- روسيا: إجمالي عدد جنود جيشها مليونا و330 ألف فرد بينهم 830 ألفا قوات عاملة و250 ألفا قوات إحتياطية و250 ألفا قوات شبه عسكرية.
- الصين: إجمالي عدد جنود جيشها 3 ملايين و135 ألف فرد بينهم مليونان قوات عاملة و510 آلاف قوات احتياطية و625 ألفا قوات شبه عسكرية.
- الهند: إجمالي عدد جنود جيشها 5 ملايين و132 ألف فرد بينهم نحو 1.4 مليون فرد قوات عاملة ونحو 1.1 مليون فرد قوات احتياطية، و2.5 مليون فرد قوات شبه عسكرية.

[1] وكالة سبوتنيك مرجع سبق ذكره.

[2] سكاي نيوز عربية بريكس بقدرات مذهلة متاح على الموقع https://www.skynewsarabia.com/world/1644690 تم الاطلاع في 2023/04/14 على الساعة 14.53.

- البرازيل: إجمالي عدد جنود جيشها 2.1 مليون فرد بينهم 360 ألفا قوات عاملة و1.3 مليون فرد قوات إحتياطية و400 ألف قوات شبه عسكرية.
- جنوب إفريقيا: إجمالي عدد جنود جيشها 461 ألف فرد بينهم 144 ألفا قوات عاملة و120 الف فرد قوات إحتياطية و195 ألف قوات شبه عسكرية.

3.3السلاح النووي

تضم "بريكس" 3 قوى نووية، بينها أضخم قوة نووية في العالم، ويقدر حجم السلاح النووي لدى الدول الـ 3 بـ 6 آلاف و463 قنبلة نووية، حسبما تشير إحصائيات موقع "ستاتيستا" الأمريكي.

- روسيا: أضخم قوة نووية في العالم بـ 5,889 قنبلة.
- الصين: ثالث أضخم قوة نووية في العالم بـ 410 قنابل.
- الهند: القوة النووية رقم 8 عالميا بـ 164 قنبلة

المطلب الثالث: الهيكل المؤسس للبريكس

الأهداف التي تسعى مجموعة تكتل البريكس إلى تحقيقها هي أهداف طويلة الأمد ولتصدي لقوة دولية كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إعتمدت على رؤى فكرية أدت إلى تشكيل هذا التكتل ونظرًا لأن الإقتصاد هو المحرك الرئيسي للتفاعلات الدولية فقد جاءت المتغيرات لتعزز هيمنة القوة الإقتصادية وتجعلها في قمة النظام الدولي لذلك بدأت المجموعة في ترسيخ الأسس الإقتصادية بين أعضائها لأن الترابط الإقتصادي يعد أحد أهم وسائل تحقيق التعاون، ومن هذا المنطلق قامت بتشكيل مجموعة من المؤسسات والأنظمة التي تدعم أهداف البريكس، ومن أهم هذه المؤسسات:

1. بنك التنمية الجديد

بنك التنمية الجديد (بالإنجليزية: New Development Bank) هو بنك متعدد الأطراف تديره مجموعة دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، وفقًا لاتفاقية بنك التنمية الوطني "يجب على البنك دعم المشاريع العامة أو الخاصة من خلال القروض والضمانات والمشاركة في رأس

المال والأدوات المالية الأخرى" علاوة على ذلك يتعين على بنك التنمية الوطني "التعاون مع المنظمات الدولية والكيانات المالية الأخرى وتقديم المساعدة الفنية للمشاريع التي سيدعمها البنك.[1]

إقترحت الهند فكرة إنشاء البنك في قمة البريكس الرابعة في عام 2012 التي عقدت في دلهي حيث إتفق قادة بريكس على إنشاء بنك للتنمية في قمة البريكس الخامسة التي عقدت في ديربان جنوب إفريقيا في 27 مارس 2013 في 15 يوليو 2014، في اليوم الأول من قمة البريكس السادسة التي عقدت في فورتاليزا بالبرازيل وقعت دول البريكس على إتفاقية بنك التنمية الجديد والتي تنص على الأساس القانوني للبنك في اتفاقية منفصلة.[2]

بلغ رأس المال المبدئي المصرح به للبنك 100 مليار دولار أمريكي مقسمة إلى مليون سهم بقيمة إسمية تبلغ 100000 دولار لكل سهم يبلغ رأس المال المكتتب الأولي لبنك التنمية الوطني 50 مليار دولار مقسمة إلى أسهم مدفوعة (10 مليار دولار) وأسهم قابلة للإستدعاء (40 مليار دولار) تم توزيع رأس المال المكتتب الأولي للبنك بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين (البرازيل، روسيا، الهند، جمهورية الصين الشعبية، جنوب إفريقيا) ينص الإتفاق بشأن بنك التنمية الوطني على أن لكل عضو صوت واحد ولن يتمتع أي عضو بحق النقض.

يقع المقر الرئيسي للبنك في شانغهاي الصين و يقع المكتب الإقليمي الأول لبنك التنمية الوطني في جوهانسبرغ جنوب إفريقيا تم إنشاء المكتب الإقليمي الثاني في عام 2019 في ساو باولو بالبرازيل تليها مدينة جيفت بالهند وموسكو روسيا.

2. الترتيب الإحتياطي الإحترازي

ترتيبات إحتياطي الطوارئ لبريكس ((BRICS Contingent Reserve Arrangement وإختصارا (BRICS CRA)، هو إطار لتوفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية وهذا يشمل قضايا العملة حيث تتأثر العملات الوطنية للأعضاء سلبًا بسبب الضغوط المالية العالمية ووجد أن الإقتصادات الناشئة التي شهدت التحرير الإقتصادي السريع مرت بزيادة التقلبات الإقتصادية مما جلب بيئة إقتصادية كلية غير مؤكدة ينظر إلى CRA بشكل عام على أنه منافس لصندوق النقد الدولي (IMF) وينظر إلى

[1] هشام محمود ،**دول البريكس تبحث عن انشاء إحتياطات مشتركة**، مجلة الاقتصادي، العدد 325 قطر 2013 ص98.

[2] مرجع سابق ص 15.

بنك التنمية الجديد كمثال على زيادة التعاون بين الجنوب تأسست في عام 2015 من قبل دول البريكس ويتكون الأساس القانوني من معاهدة إنشاء ترتيب إحتياطي في البريكس تم توقيعه في فورتاليزا في البرازيل في 15 يوليو 2014 مع إجتماعاته الإفتتاحية لمجلس إدارة بريكس واللجنة الدائمة لـ BRICS ، المنعقد في 4 سبتمبر 2015 في أنقرة في تركيا دخل حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من قبل جميع دول المجموعة وتم الإعلان عنها في قمة البريكس السابعة في جويلية 2015 و سيكون إجمالي الموارد المخصصة له 100 مليار دولار مع الإلتزامات الفردية على النحو التالي: الصين (41 مليار دولار) والهند (18 مليار دولار) و البرازيل (18 مليار دولار)، و روسيا (18 مليار دولار) و جنوب إفريقيا (5 مليارات دولار)، و يعد الترتيب الإحتياطي الإحترازي عموما أحد ركائز التنافس مع صندوق النقد الدولي و ينظر إليه إلى جانب بنك التنمية الجديد بوصفه مثال على زيادة التعاون مع دول عالم الجنوب[1].

3. نظام الدفع

نظام الدفع لمجموعة بريكس (BRICS payment system) تم الحديث عنه في قمة بريكس 2015 في روسيا حيث بدأ وزراء من دول المجموعة بإجراء مشاورات لنظام الدفع الذي سيكون بديلاً لنظام سويفت وصرح نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف في مقابلة "إن وزراء المالية والتنفيذيين في البريكس (البنك المركزي يتفاوضون حول الأمر ليتم وضع أنظمة الدفع والإنتقال إلى التسويات بالعملات وطنية) نظام دفع متعدّد الأطراف متعدّد الجنسيات من شأنه توفير قدر أكبر من الإستقلالية سيخلق ضمانة أكيدة لـ "بريكس."

كما بدأ البنك المركزي الروسي المعروف إختصارا (CBR) بمشاورات مع دول بريكس لنظام الدفع الذي سيكون بديلا لنظام سويفت الفوائد الرئيسية التي تم إبرازها هي "النسخ الإحتياطي" والتكرار في حالة حدوث تعطل في نظام سويفت صرح نائب محافظ البنك المركزي الروسي أولغا سكوروبوجاتوفا في مقابلة "إن الموضوع الوحيد الذي قد يهمنا جميعًا في بريكس هو النظر والتحدث حول إمكانية وضع نظام ينطبق على دول البريكس وتستخدم كنسخة احتياطية[2].

كما بدأت الصين في تطوير نظام الدفع الخاص بها والذي يسمى نظام المدفوعات عبر الحدود بين البنوك(Cross-Border Inter-Bank Payments System) ('CIPS')

[1]محمد العسومي، **مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية**، مجلة أفاق المستقبل بيروت العدد 19 2013 ص 62.
[2]محمد إبراهيم السقا، **هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للابحاث والنشر، العدد 67 2013 ص 163.

والذي سيكون بديلاً لنظام سويفت وهو نظام مدفوعات بديلة مخطط لـ SWIFT التي من شأنها أن توفر شبكة تمكن الشعوب في جميع أنحاء العالم لإرسال وإستقبال المعلومات حول المعاملات المالية في بيئة آمنة وموحدة وموثوقة.

ملخص

في هذا الفصل تناولنا الإطار النظري والمفاهيمي للتكتلات الإقتصادي وتكتل البريكس بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التكتل ولتحقيق التكتل الإقتصادي نحتاج إلى تحقيق شروط لنجاحه وعليه فإن التكتل يمر بعدة مراحل وما يميز بين هذه الأشكال هو الدرجة التي يحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض إنتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف، والدرجة التي يحققها كل منها في تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين الدول الأطراف وأيضا فيما بينها وبين الدول الأخرى التي لم تدخل في عملية التكامل.

وللتكتلات الاقتصادية مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي عليه عيوب وتكاليف فتحقيق الإتحادالشامل عملية صعب وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تكتل البريكس من نشأته وتطوره من سنة إنشائه ومراحل تطوره عبر السنوات وتطور مشاريعه التنموية وكذا معايير الإنضمام إليه ومقومات الدول المكونة لهذا التكتل الطبيعية و الإقتصادية و السياسية و العسكرية و نهاية بالهيكل المؤسسي للتكتل من بنك التنمية الجديدة و الترتيب الإحترازي ونظام الدفع لدول تكتل البريكس.

الفصل الثاني

تحليل واقع وتحديات انضمام الجزائر للبريكس

تمهيد

تعتبر الجزائر من أكبر الدول مساحة حيث أنها تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والعاشرة عالميا تبلغ مساحتها حوالي: 2.283.187 كم.

لديها إقتصاد يتميز بخصائص كباقي الدول ويمتلك نقاط قوة ونقاط ضعف أما بالنسبة إلى نقاط قوته أنه غني بالثروات من نفط وغاز والمعادن وغيرها وأما الجانب الاخر كونه يعتمد في إقتصاده على المحروقات فقط .

وعلى رغم ذلك يحاول الإقتصاد الجزائري الإندماج في الإقتصاد العالمي وتبني سياسات جديدة تواكب العولمة من أجل التنمية والى غير ذلك.

ننطلق في هذا الفصل من الإمكانيات الإقتصادية و الطبيعية للجزائر لوضع أرضية تسمح بالمقارنة بالإضافة إلى الحديث عن موقف دول المجموعة من إنضمام الجزائر و أسباب ذلك.

المبحث الثالث: مساعي الجزائر للإنضمام إلى تكتل البريكس

يتمتع الإقتصاد الجزائري بمجموعة من الميزات والقدرات التي تجعله مؤهلاً للتنافس على الساحة الدولية كما أوضحنا في المطلب الأول.

المطلب الأول: مقومات الإقتصاد الجزائري

يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات (النفط والغاز) حيث يشكل ما يقارب 60% من الميزانية العامة و 30% من الناتج المحلي الإجمالي و 95% من إجمالي الصادرات.

1. المقومات الإقتصادية

تميز عام 2023 بارتفاع الطلب على النفط والغاز الجزائريين مدفوعًا بالأزمة الدولية الراهنة وخلال هذا العامة كشفت الجزائر عن إكتشافات هائلة في مجال الطاقة وقامت بتعديلات على أسعار الغاز وعززت علاقاتها من خلال شراكات طويلة الأمد.[1]

إرتفع إنتاج وصادرات الجزائر من البترول والغاز بشكل نسبي خلال عام 2023 حيث بلغ 194 مليون طن مكافئ نفط فيما بلغت الصادرات 97 مليون طن مكافئ حيث نفط أن الغاز الطبيعي يمثل ما يقارب ثلثي هذا الإنتاج، حيث إرتفع من 127 مليار متر مكعب عام 2019 إلى أكثر من 136 مليار متر مكعب بنهاية 2023 بفضل دخول إنتاج حقول غاز جديدة وقال إنه على المدى المتوسط سيشهد إنتاج المحروقات الأولية نموا متوسطا قدره 1.3 بالمائة ليصل إلى 207 ملايين طن مكافئ نفط في 2028.

أما فيما يخص مداخيل الصادرات من المحروقات على الرغم من إرتفاع حجم الصادرات بـ4 بالمائة لتبلغ حوالي 97 مليون طن معادل نفطا إلا أن قيمتها عرفت إنخفاضا بـ16 بالمائة لتقارب 50 مليار دولار خلال سنة 2023 مقابل 60 مليار دولار سنة 2022.[2]

[1] وكالة سبوتنيك،" 2022 عام قطاع الطاقة في الجزائر"، متاح على الموقع https://sputnikarabic.ae تم تصفح الموقع بتاريخ: 10-05-2023 على الساعة 21.53.

[2] الجزيرة الجزائر.. 21 مليار دولار إيرادات النفط والغاز في 5 أشهر متاح على الموقع https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/7/10 تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/20 على الساعة 11.43.

2. قطاع الطاقات المتجددة

يزداد الإهتمام برفع إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر لتعزيز حصتها في توليد الكهرباء بهدف الحفاظ على مواردها من الوقود الأحفوري والإستفادة من التصدير بشكل أكبر مع إرتفاع الأسعار، بالإضافة إلى تحقيق مزيج مستدام يساعد على مواجهة أزمات الطاقة.

وتستهدف الحكومة الجزائرية بحلول عام 2035 توليد نحو 15 غيغاواط من الطاقة المتجددة عبر الإعتماد على الطاقة الكهروضوئية والطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح بالإضافة إلى التوليد المشترك والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية.[1]

وتسعى البلاد إلى توليد نحو 1000 ميغاواط من الطاقة الشمسية سنويًا،مع إمتلاك البلاد إمكانات طبيعية تؤهلها كي تؤدي دورًا بارزًا في سوق إنتاج الطاقة المتجددة دوليًا وذلك بالتوازي مع دورها المهم في تجارة الغاز وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

يأتي الجزء الأكبر من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر عبر محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية مع إتصال أغلبها بالشبكة.

وتستحوذ الطاقة الشمسية الكهروضوئية على 92% من الطاقة المتجددة في الجزائر دون حساب الطاقة الكهرومائية كما يتصل 84% من إجمالي الطاقة الشمسية الكهروضوئية بالشبكة.

بينما تستحوذ الطاقة الشمسية الحرارية على 6% والرياح على 2% من مصادر الطاقة المتجددة في البلاد دون حساب المصادر الكهرومائية.[2]

4.1 البنية التحتية

البنية التحتية تشمل كل من المنشآت، الخدمات والتجهيزات الاساسية التي يحتاجها المجتمع مثل: الطرق، المطارات، السكك الحديدية.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية مشاريع واعدة في الطاقات المتجددة لتحقيق الأمن الطاقوي متاح على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/136597- تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/20 على الساعة 15.30.

[2] النهار الجزائر تحقق أول مرحلة في برنامج تطوير الطاقات المتجددة متاح على الموقع https://www.ennaharonline.com/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/20 على الساعة 20.15.

حجم البنية التحتية في الجزائر : الطرقات: 112039 كلم و المرتبة 40 عالميا والثالثة إفريقيا بما في ذلك :29573 كلم من الطرق لوطنية.

الموانئ: 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري وميناءين للنفط 31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه، و 2200 إشارة بحرية.

- أكثر من 53 كلم من الأرصفة.
- أكثر من 59 كلم من الأرصفة البحرية.
- أكثر من 1500 هكتار من مخطط مائي.
- أكثر من 790 هكتار من الأراضي البحرية.
- 31 أرصفة بحرية للنفط والغاز.

السكك الحديدية يبلغ طول شبكة خطوط السكك الحديدية 4498 كم منها 3854 كلم خط مستغل و 2380 كلم في طور الانجاز

3.1 قطاع الصناعة

يُعدّ قطاع الصناعة في الجزائر ركيزة أساسية للإقتصاد الوطني حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويُوفر فرص عمل للعديد من المواطنين.

قاربت الصادرات خارج المحروقات برسم العام 2022 عتبة 7 ملايير دولار مسجلة نموا إيجابيا مقارنة بسنة 2021 التي قدرت فيها نفس الصادرات بـ5.03 مليار دولار بنسبة نمو تقدر بنحو 27.10 في المائة كما عرف نطاق التعامل توسعا بعدد من الدول فاق 50 دولة، وتشكل أوروبا وإفريقيا أهم الوجهات للصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومثلت هذه الصادرات حصة 11 في المائة من مجمل صادرات السلع والبضائع.

وتتنوع الصادرات خارج المحروقات الجزائرية من مشتقات ومواد نصف مصنعة وأسمدة فالمواد الزراعية الغذائية وأخيرا مواد التجهيز الصناعي والزراعي والمواد الخام والمواد الإستهلاكية غير الغذائية، وتتصدر الأسمدة المعدنية أو الكيميائية الآزوتية قائمة المواد والمنتجات المصدرة خارج المحروقات، هذه المشتقات من فئة المواد الكيميائية وشبه الكيميائية ومشتقات المحروقات أيضا قدرت صادراتها بنحو 1.8

مليار دولار خلال سنة 2022، مسجلة بذلك نموا بنسبة 30.59 في المائة مقارنة بسنة 2021 التي عرفت قيمة صادراتها 1.4 مليار دولار، علما أن صادرات هذه المواد قدرت في سنة 2020 حسب تقديرات مصالح الجمارك بنحو 807.61 مليون دولار وفي سنة 2019 بحوالي 801.26 مليون دولار. بالمقابل بلغت صادرات مذيبات النفتا والهيليوم والبنزين حوالي 773,8 مليون دولار (42,7%) و78 مليون دولار (16,28%) و51,78 مليون دولار (115%) على التوالي على صعيد متصل فإن صادرات فرع الحديد والصلب قدرت برسم العام 2022 بحوالي 423.4 مليون دولار، من بينها الأنابيب وأشكال وأجزاء من الحديد أو الصلب التي بلغت 14 مليون دولار سنة 2022 مقابل نحو مليون دولار في 2021 بنسبة نمو بلغت أكثر من 92 في المائة، كما بلغت صادرات القضبان والأعمدة النحاسية 5.7 ملايين دولار مقابل نحو مليون دولار في 2021، كما شهدت مواد صناعية إرتفاعا من حيث مستويات صادراتها خلال سنة 2022 وتشمل مواد مثل الورق و المنتجات النسيجية والأجهزة الكهربائية والخشب والفلين، إلى جانب التجهيزات والعتاد والآلات الميكانيكية حيث قدرت بـ102,46 مليون دولار مقابل 53,81 مليون دولار سنة 2021.

أما بالنسبة لفرع المواد الغذائية فقد فاقت صادراتها عتبة 150 مليون دولار كما عرفت سنة 2023 نموا في مجال صادرات عدد من المواد والمنتجات الزراعية الغذائية، على غرار البسكويت بمضافات مواد التحلية التي قدرت بـ9,6 مليون دولار بنسبة (+60,9%) فضلا عن العصائر ومزيج العصائر بقيمة 1,8 مليون دولار (+39,457%)، بينما بلغت صادرات الشكولاطة والمستحضرات الغذائية التي تحتوي على الكاكاو نحو 1,6 مليون دولار(+17,642%) أما بالنسبة للمواد الصناعية المصدرة، فقد سجلت نموا مقارنة بـ2021 بنحو 41 في المائة بقيمة صادرات بلغت 6,2 مليون دولار مقابل 4,4 مليون دولار في سنة 2021 و1,8 مليون دولار في سنة 2020[1].

4.1 قطاع الزراعة

يساهم القطاع الزراعي في الجزائر في تحقيق الإكتفاء الذاتي لنحو 75% من المواطنين، ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد المحروقات من حيث الناتج المحلي الخام.

[1] قناة الجزائر الدولية الجزائر تسجل قفزة غير مسبوقة في الصادرات خارج المحروقات متاح على الموقع https://al24news.com/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/21 على الساعة 16.45.

تزخر الجزائر بقدر وافر من الموارد الطبيعية التي تتيح فرصا كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي وتعزيزه وتشير أرقام رسمية صادرة عن وزارة الفلاحة (الزراعة) الجزائرية في ديسمبر/كانون الأول 2021، إلى عودة إرتفاع عدد اليد العاملة بالقطاع الزراعي في البلاد، حيث وصل إلى 2 مليون و600 ألف عامل، يعملون في 1.26 مليون مشروع إستثماري فلاحي.

ويساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بنسبة 12.4% من إجمالي الناتج المحلي الخام بقيمة 25 مليار دولار سنويا، حيث تمكن من تحقيق متوسط نمو في العقد الأخير وصل إلى 2.7% مع تغطية الإحتياجات الغذائية للبلاد بنسبة 73%.

وكانت الجزائر قد صدرت 83200 طنا بقيمة 82.4 مليون دولار من الخضر والفواكه[1].

2. المقومات الطبيعية

تعول الجزائر على مواردها الطبيعية الهائلة من أجل كسب رهان تنويع الإقتصاد فيما تعتبر الإحتياطات المنجمية ورقة رابحة ضمن خطة الخروج من دائرة المحروقات، خصوصا في ظل إرتفاع أسعار المواد الأولية والمعادن في الأسواق الدولية.

1.2 الثروة المنجمية

1.1.2 الحديد: تحوز الجزائر على ثروة كبيرة من خام الحديد حيث تُقدر إحتياطياتها بـ 7 مليارات طن، مما يجعلها من الدول الغنية بهذا المعدن الاستراتيجي وتسعى الجزائر إلى إستغلال هذه الثروة الوطنية من خلال تطوير قطاع الحديد وتصديره إلى مختلف أنحاء العالم .

تُنتج الجزائر حاليًا حوالي 5 ملايين طن من الحديد سنويًا، مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة عربيًا والـ 22 عالميًا في إنتاج هذا المعدن.[2]

وتتركز عمليات الإنتاج بشكل رئيسي في ثلاثة مجمعات صناعية عملاقة:

مجمع الحديد والصلب الحجار: يُعدّ أكبر مجمع لإنتاج الحديد في الجزائر ويقع في ولاية عنابة.

[1] الخبر إرادة سياسية كبيرة لإحداث ثورة فلاحية متاح على الموقع https://www.elkhabar.com/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/21 على الساعة 13.00.

[2] المساء صناعة الحديد والصلب تؤهل الجزائر لتصبح ثالث منتج عالمي متاح على الموقع https://www.el-massa.com/dz تم تصفح الموقع بتاريخ 21/04/ 2024 على الساعة 14.30.

مجمع الحديد والصلب بلارة يُعدّ ثاني أكبر مجمع لإنتاج الحديد في الجزائر ويقع في ولاية جيجل.

مجمع الحديد والصلب توسيالي: يُعدّ من أحدث مجمعات إنتاج الحديد في الجزائر ويقع في ولاية سكيكدة

يُستهلك السوق المحلي الجزائري حوالي 3 ملايين طن من الحديد سنويًا بينما يتم تصدير ما تبقى من الإنتاج أي حوالي 2 مليون طن إلى مختلف أنحاء العالم، وتُعدّ الدول الأوروبية من أهم وجهات التصدير للحديد الجزائري إلى جانب بعض الدول العربية والآسيوية بإجمالي قيمة تصدير 550 مليون دولار.

2.1.2 الفوسفات فإنّ الجزائر جاءت في المرتبة الرابعة عالمياً لأكثر البلدان حيازة لإحتياطات الفوسفات باحتياطات مقدرة بـ2.2 مليار طن متري وذلك من إجمالي إحتياطيات الفوسفات العالمية 72 مليار طن متري تُنتج الجزائر حاليًا حوالي 3 ملايين طن من الفوسفات سنويًا.[1]

2.2 الطاقة

1.2.2 النفط تعدّ الجزائر من الدول الغنية باحتياطيات النفط حيث صنفتها الجهات المختصة ضمن ترتيب عشرين دولة على المستوى العالمي من حيث أهمية هذه الإحتياطيات وتأتي الجزائر في هذا الترتيب الثالثة على مستوى القارة الإفريقية بعد كل من ليبيا ونيجيريا، بينما تحتل المرتبة 16 عالميًا باحتياطي نفطي مُقدر بـ 12.20 مليار برميل شكل هذا الإحتياطي الهائل ثروة وطنية هامة تُساهم بشكل كبير في دعم الإقتصاد الجزائري.[2]

2.2.2 الغاز يُعدّ الغاز الطبيعي وقودًا أحفوريًا وغالبًا ما يُنظر إليه على أنه خيار طاقة "أكثر نظافة" من الفحم أو النفط وتُشير التقديرات إلى أن إحتياطيات الجزائر من الغاز الطبيعي تبلغ نحو 5.159 تريليون قدم مكعبة (5.4 تريليون متر مكعب) يُشكل هذا الإحتياطي الهائل ثروة وطنية هامة تُساهم في دعم التنمية الإقتصادية للجزائري.

3. المقومات الجغرافية والبشرية

1.3 المقومات الجغرافية تقع الجزائر في شمال إفريقيا وهي دولة تحتل موقعاً إستراتيجياً على الساحل الشمالي للقارة الإفريقية و تمتد البلاد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط مما يمنحها وصولاً سهلاً إلى المياه البحرية وتجارة الشحن الدولية.

[1] القدس الجزائر تستثمر بكثافة في استخراج واستغلال المعادن متاح على الموقع https://www.alquds.co.uk/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/21 على الساعة 10.30.

[2] سكاي نيوز الجزائر تخفض إنتاج النفط 20 ألف برميل إضافية في أغسطس متاح على الموقع https://www.skynewsarabia.com/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/21 على الساعة 23.00.

من بين مميزات موقع الجزائر يأتي تنوعها الجغرافي حيث تضم تضاريس متنوعة من السهول الساحلية إلى الجبال الشاهقة في جبال الأطلس كما تتميز بمناخ متوسطي على طول الساحل ومناخ صحراوي في الجنوب مما يوفر للزائرين والمقيمين تجربة متنوعة وشاملة.

كما أن هذا الترواح في المسافات جعل الجزائر أكبر بلد إفريقي وعربي والعاشر عالميا يعزز موقع الجزائر أيضاً تبادل الثقافات والتجارة حيث تقع في نقطة تلاقي الحضارات بين إفريقيا والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط مما يجعلها مركزاً هاماً للتبادل الثقافي والتجاري.[1]

2.3 المقومات البشرية تُعتبر القوة العاملة في الجزائر أحد أهم المقومات التي تدعم النمو الإقتصادي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة و يمتلك الشعب الجزائري مجموعة متنوعة من المهارات والخبرات في مختلف القطاعات الإقتصادية، مما يجعلهم قادرين على المساهمة في تطوير البلاد وتعزيز إقتصادها.

كشف الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر ,"ONS" إن عدد اليد العاملة في الجزائر بلغ 26.4 مليون.

ووفقا للتقرير الأخير لسنة 2023 للديوان الوطني للإحصائيات حول الديمغرافيا في الجزائر فإن عدد السكان في سن العمل يمثل نسبة 59.6 %من عدد السكان الاجمالي، وقد كشف ,"ONS" أن عدد السكان في سن العمل أي الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و 59 سنة بلغ 26 مليونا و364 الف و 88 شخص. وأشار الديوان، أن حصة السكان في سن العمل واصلت انخفاضها لتصل الى 59.6 % من إجمالي السكان في الجزائر (44.3 مليون) مقابل 60 % في نفس الفترة من 2022.[2]

المطلب الثاني: علاقات الجزائر بدول التكتل

تملك الجزائر علاقات جيدة مع دول تكتل البريكس على رأسها روسيا و الصين حيث تعد كل منهما شريك إستراتيجي للجزائر.

[1] د. خالد كواش, مقومات السياحة في الجزائر, جامعة الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا,العدد1,ص215.

[2] الديوان الوطني للاحصاء ديموغرافيا الجزائر 2023 متاح على الموقع https://www.ons.dz/spip.php?rubrique230 تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/21 على الساعى 20.05.

1. العلاقات الجزائرية الروسية

1.1 العلاقات التاريخية

في 23 مارس عام 1962، كان الاتحاد السوفيتي أول دولة في العالم تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة. واعترفت الجزائر بروسيا الاتحادية رسميا في 26 ديسمبر عام 1991. فيما بعد، في 3 – 6 أبريل/نيسان عام 2001، قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة رسمية لروسيا الاتحادية، وتم توقيع البيان حول الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين في 4 أبريل. وفي 10 مارس عام 2006، قام رئيس روسيا فلاديمير بوتين بزيارة رسمية للجزائر. ومن جانبه، قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة رسمية لروسيا الاتحادية في الفترة ما بين 18 و 19 فبراير/شباط عام 2008. وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005، قام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بزيارة إلى الجزائر في إطار جولته في المغرب العربي. تلتها الزيارة الجوابية لوزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي إلى موسكو في 12 – 14 أبريل عام 2006[1].

1.2 التعاون الإقتصادي الروسي الجزائري

ساهمت الخبراء السوفييت في تطوير الإقتصاد الجزائري بشكل فعّال حيث قاموا بتقديم مساعدة مالية وفنية للبلاد في عدة مجالات، تلقى الآلاف من الطلاب الجزائريين تعليمهم في الجامعات السوفيتية مما ساهم في بناء قاعدة معرفية قوية في البلاد.

بدأ التعاون التجاري والإقتصادي بين روسيا والجزائر في ستينيات القرن الماضي حيث منح الإتحاد السوفيتي الجزائر قروضاً بقيمة ملياري دولار لأغراض التنمية الإقتصادية، وقد ساهم هذا التعاون الوثيق في بناء القاعدة الصناعية الوطنية وتطوير فروع الإقتصاد مثل الطاقة والتعدين والصلب والحديد وبناء الماكينات وإقامة المشاريع المائية.

تم تنفيذ مشاريع كبرى في شتى فروع الإقتصاد الجزائري بمساعدة الإتحاد السوفيتي مما أسهم في تعزيز التنمية الإقتصادية للبلاد، ولكن مع إنهيار الإتحاد السوفيتي توقف العديد من المشروعات الكبيرة في الجزائر.

[1] السفارة الجزائرية بروسيا العلاقات التاريخية بين البلدين متاح على الموقع http://www.algerianembassy.ru/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/22 على الساعة 18.35.

تشهد العلاقات الثنائية بين الجزائر وروسيا مرحلة جديدة حاليًا حيث تزداد العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين في عام 2001 لم يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 200 مليون دولار، لكنه إزداد بثلاثة أمثال في عام 2006 ليصل إلى 643.8 مليون دولار، وزاد بمقدار مرتين في عام 2007 ليبلغ 1338.4 مليون دولار وفي عام 2008 بلغ 1342 مليون دولار وقد شهدت الصادرات الروسية إلى الجزائر تنوعاً في القطاعات مع تصدر الآلات والمعدات ووسائل النقل النسبة بنسبة 63%.

تم توقيع إتفاقية تشكيل مجلس الأعمال الروسي الجزائري في مارس عام 2006 وعقدت اللجنة الحكومية الروسية الجزائرية الخاصة بالتعاون التجاري والإقتصادي والعلمي والتقني إجتماعًا في موسكو في نوفمبر عام 2008 حيث تم التوصل إلى إتفاقية لتنفيذ مشاريع جزائرية بمشاركة شركات روسية.

تلقى قضايا الطاقة وتقلبات السوق العالمية إهتمامًا كبيرًا من قبل الجزائر وروسيا حيث يتمثل تأثيرها السلبي في تقلبات الأسعار ودخول منتجين جدد إلى السوق مما يؤدي إلى تشدد المنافسة على أسواق التصدير وفي هذا السياق إتفق البلدين على تنسيق المواقف والتعاون فيما يتعلق بتطورات سوق النفط العالمي خاصة في سياق تنفيذ إتفاق أوبك+.

على الرغم من التعاون الوثيق بين البلدين في مجال الطاقة إلا أن تغييرات السوق العالمية ومشاريع روسيا الضخمة في مجال الغاز بالإضافة إلى زيادة صادراتها إلى السوق الأوروبية تثير مخاوف الجزائر من تهديد حصتها في السوق الأوروبية وبالتالي باتت الجزائر تنظر إلى روسيا كمنافس أكثر من شريك في مجال الطاقة، لكنها تسعى في الوقت نفسه لتعزيز التعاون مع روسيا لتعزيز مصالحهما المشتركة.

تعتبر الطاقة قضية حيوية في هيكل العلاقات الإقتصادية بين الجزائر وروسيا نظرًا لتحولات سوق الطاقة العالمي وعلى الرغم من أن العلاقات الإقتصادية الجزائرية – الروسية تتطور بشكل عام، فإن العلاقات بين البلدين لا تزال تحتاج إلى مزيد من التطوير وتوسيع آفاق التعاون خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة[1].

2.2 التعاون في المجال العسكري

[1] روسيا اليوم بوتين: التعاون مع الجزائر يسير بخطى جيدة متاح على الموقع https://arabic.rt.com/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/24 على الساعة 16.30.

تجسّدت العلاقة العسكرية بين الجزائر وروسيا في صفقات عديدة لتوريد الأسلحة والتجهيزات العسكرية حيث كان الجيش الجزائري مجهزًا بالسلاح والعتاد الروسي لكن في الوقت الحالي، يحتاج الجيش الجزائري إلى إعادة تأهيل وتحديث مما يجعل التعاون في المجال التقني العسكري أمرًا ضروريًا للغاية.

تمت صفقة سلاح بقيمة 7.5 مليار دولار بين روسيا والجزائر خلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين للجزائر في مارس/آذار 2006 وشملت الصفقة 36 مقاتلة من طراز ميغ-29 س.م.ت و28 مقاتلة من طراز سوخوي-30 و14 طائرة تدريب قتالي من طراز ياك-130، بالإضافة إلى بطاريات دفاع جوي إس-300 ومضادات دبابات من طراز "ميتيس" و"كورنيت"، وكذلك 300 دبابة من طراز تي-90 كما تم التوقيع على إتفاقية لتحديث 36 مقاتلة ميغ-29 التي إشترتها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 أطلقت روسيا القمر الصناعي الجزائري "ألسات-1" ومع ذلك أُعيدت دفعة من طائرات ميغ-29 المُصدّرة سابقًا إلى روسيا وذلك في عهد زيارة الرئيس بوتفليقة إلى موسكو. ويعزو الجانب الجزائري هذه العملية إلى وجود عيوب فنية في الطائرات بالإضافة إلى عدم إمتثال الروس لالتزاماتهم.

على الرغم من ذلك فقد عُرضت على الجزائر خيارات بديلة للطائرات المُعادة مثل طائرات ميغ-29 "إم-2" أو أسلحة ومعدات غير جوية ويُعتقد أن الجزائر قد تقبل تلك العروض بعد إصلاح العيوب في الطائرات المُذكورة، ومن المحتمل أيضًا أن تقوم وزارة الدفاع الروسية أو دولة ثالثة بشراء الطائرات الميغ المُعادة.

بشكل عام تُعد هذه الصفقات والإتفاقيات العسكرية بين الجزائر وروسيا جزءًا من التعاون الثنائي بين البلدين والذي يُعد جزءًا أساسيًا من العلاقات بينهما.[1]

2. العلاقات الجزائرية الصينية

1.2 العلاقات التاريخية

بدأت العلاقات الرسمية بين الصين الشعبية وجبهة التحرير الوطني في 22 سبتمبر 1958 بعد إعتراف الصين بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في ذلك الوقت قدم "شوان الي" رئيس الوزراء

[1] القدس العربي مناورات حربية بحرية بين روسيا والجزائر لتأكيد التعاون العسكري متاح على الموقع https://www.alquds.co.uk تم تصفح بتاريخ 2024/04/24 على الساعة 18.30.

الصيني آنذاك تهانيه للحكومة المؤقتة معبرًا عن سعادة الشعب الصيني بتأسيس هذه الحكومة وعبر عن رؤية فيها شراكة مشتركة بين الشعوب المحبة للسلام. هذا الحدث يمثل بداية العلاقات الثنائية بين الصين والجزائر والتي نمت وتطورت عبر السنوات لتشمل مختلف المجالات بما في ذلك التجارة والإقتصاد والثقافة والتعاون السياسي من اجل السلام[1].

بعد إنتهاء الحرب الباردة قدمت الجزائر دعمًا كبيرًا للصين في قضايا حقوق الإنسان والقضايا الدولية مثل تايوان أثناء فترة رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية من 1999 إلى 2000، قدمت الجزائر دعمًا كبيرًا لأعمال التحضير لـ "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" الذي نجح في إقامته بنجاح في بكين في أكتوبر 2000.

تزامنًا مع تطور العلاقات بين الجزائر والصين بعد إنتهاء الحرب الباردة زاد عدد الزيارات الرسمية بين البلدين ووقعت وزارتا خارجية البلدين "إتفاقية التشاور السياسي الدورية" في أبريل 1997 عبر قادة الصين عن إستعدادهم لتعزيز التعاون الإستراتيجي مع الجزائر بينما عبر قادة الجزائر عن رغبتهم في تعزيز العلاقات الودية بين البلدين وتعميق التعاون بينهما.

تزايدت قيمة التبادل التجاري بين البلدين بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة حيث إرتفعت حجم التبادل التجاري الصيني الجزائري إلى ما يقرب من 5.2 مرة من عام 2000 إلى عام 2003 وفي الوقت نفسه تحسنت هيكلية المنتجات المتبادلة بين الطرفين حيث بلغت قيمة المنتجات الصناعية التي صدرتها الصين إلى الجزائر حوالي 295 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2003 وهو أكثر من نصف الصادرات الصينية إلى الجزائر.[2]

3. العلاقات الإقتصادية الجزائرية

أصبحت الصين منذ عام 2013 المورد الرئيسي للجزائر بمختلف السلع وهو ما أدى إلى إستحواذها على هذه المكانة من بلدان أوروبية كانت تهيمن على السوق الجزائرية لسنوات تعكس هذه العلاقة الوثيقة ومناخ الثقة بين صانعي القرار في الجزائر والصين ويُحسب للصين كونها لم تتدخل أبدًا في الشأن الداخلي الجزائري وكذلك إحترامها لسيادة البلاد منذ استقلالها من الإحتلال الأجنبي.

[1] مجلة المجاهد، العدد30، بتاريخ 10 أكتوبر1958، ص8.
[2] العلاقات الصينية الجزائرية، موقع الصين اليوم العدد 3 مارس 2004,متاح على الموقع
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm تم تصفح الموقع بتاريخ: 16-04-2023 على الساعة 13.00.

تعد الصين الآن أهم مورد للجزائر وأحد أهم شركائها التجاريين حيث بلغ إجمالي المبادلات التجارية بينهما أكثر من 7 مليارات دولار في عام 2022 وبالنسبة لقيمة صادرات الصين إلى الجزائر، فقد سجلت 350.6 مليون دولار في عام 2021 مقابل واردات الصين من الجزائر بقيمة تصل إلى 080.1 مليون دولار وبلغت قيمة المبادلات التجارية البينية بين الجزائر والصين حوالي 430.7 مليون دولار حسب نفس المصدر.

تصدرت الصين للجزائر مجموعة من المنتجات بما في ذلك الآلات والتجهيزات والمواد الكهربائية والإلكترونية والمنتجات المعدنية والبلاستيكية والمنسوجات والأحذية والمطاط، بالإضافة إلى المركبات والأثاث والمباني الجاهزة.

من جهة أخرى، تشمل صادرات الجزائر إلى الصين المحروقات ومواد الطاقة والمشتقات النفطية ومواد التقطير، بالإضافة إلى المنسوجات والأقمشة والحديد والفولاذ والمواد الكيميائية والفلين ومشتقاته.

1.3 الإستثمارات الصينية الجزائرية

مع تزايد الإقتصاد الصيني وتحقيقه المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة من حيث قوة الإقتصاد بدأت الصين تتجه نحو السوق الإفريقية للإستثمار يُقدر نصيب الجزائر من التدفقات الإستثمارية الصينية بحوالي 20 مليار دولار معظمها مركز في المشاريع الإنشائية مثل مشروع الطريق السيار شرق–غرب.

إستقبلت الدول الإفريقية بما في ذلك الجزائر الإستثمارات الصينية بترحيب بسبب جاذبية النموذج التنموي الصيني حيث حققت الصين نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في إستلهام تجربتها.

تشهد العلاقات الإقتصادية بين الصين والجزائر تطورًا تصاعديًا منذ سنوات مع نمو سريع للإستثمارات الصينية في الجزائر فقد إرتفعت قيمة الإستثمارات الصينية من 9.1 مليار دولار خلال الفترة من 1979 إلى 2002 إلى 22 مليار دولار خلال الفترة من 2005 إلى 2016. قامت الشركات الصينية بتنفيذ مشاريع هامة في الجزائر مثل مشاريع الإسكان والطرق السريعة والبنية التحتية الأخرى.

في مارس 2022 بدأ الشريك الصيني إستثمارًا بقيمة 7 مليارات دولار في قطاع الفوسفات لإنتاج المخصبات الزراعية بالإضافة إلى إستحواذ 3 شركات صينية على مشروع منجم غار جبيالت لاستخراج خام الحديد بقيمة 2 مليار دولار في مرحلته الأولى تُعد مناجم "غار جبيالت" من أكبر المناجم النائمة

لخام الحديد في العالم، مع إحتياطيات ضخمة من هذا المعدن تقدر بين 3 إلى 5.3 مليار طن مما يجعلها مصدرًا هامًا للموارد في الجزائر[1].

3. علاقات الجزائر بجنوب افريقيا

1.3العلاقات التاريخية

تاريخ العلاقات السياسية بين الجزائر وجنوب إفريقيا يمتد إلى الخمسينات والستينات حيث تمحورت هذه العلاقة حول صراعاتهما الداخلية والنضال ضد الظلم والإستعمار في عام 1961 سافر نيلسون مانديلا إلى المغرب بجواز سفر مزيف حيث تلقى تدريبًا من القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية هذه الفترة شهدت تضامنًا قويًا بين الشعبين في نضالهم ضد القمع والظلم وكانت الجزائر داعمة لحركة التحرير في جنوب إفريقيا وللجهود الدولية من أجل إنهاء الفصل العنصري.

في كتابه "طريق طويل إلى الحرية" كشف نيلسون مانديلا عن كفاحه ضد الفصل العنصري والذي إستلهم إلى حد كبير من نضال الجنود الجزائريين هذا التأثير المتبادل بين الحركتين التحريريتين أسهم في تعزيز الروابط الثقافية والتضامن بين البلدين.

عاد مانديلا إلى جنوب إفريقيا بمرافقة جبهة التحرير الوطني وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع الأسلحة وصرح عند عودته إلى الجزائر في عام 1990 بأن "الجيش الجزائري جعلني رجلاً" كانت الجزائر أول دولة زارها مانديلا بعد الإفراج عنه.

في نوفمبر 1964 منحت جامعة الجزائر دكتوراه فخرية في الأدب للناشط الجنوب إفريقي ألبرت لوتولي.

في عام 1974 قام وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بدعم حركة مقاومة الفصل العنصري ونجح في الضغط لطرد ممثل جنوب إفريقيا من الجمعية العامة للأمم المتحدة كما قام بنجاح بإثبات أن مندوبي جنوب إفريقيا غير صالحين لأنهم يمثلون أقلية بيضاء فقط.

وفيما يتعلق بالتعاون العسكري والسياسي قامت الجزائر بشراء أسلحة ومعدات مراقبة من جنوب إفريقيا لمحاربة الإرهاب وفي نوفمبر 1997 تأسست سفارة جنوب إفريقيا في الجزائر العاصمة وتم إنشاء اللجنة الثنائية العليا للتعاون بين البلدين في سبتمبر 2000[1].

[1] صالح زياني و يوسف بوعندل,"العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد,"المجلة الجزائرية للامن والتنمية المجلد 12/ العدد 1/ جانفي 2023/ ص: 64.

2.3 العلاقات الإقتصادية

بين عامي 2011 و 2015 كانت الجزائر أكبر شريك تجاري لجنوب إفريقيا في شمال أفريقيا (43٪ من إجمالي تجارة جنوب إفريقيا في المنطقة) وقدرت صادرات جنوب إفريقيا إلى الجزائر بنحو 70 مليون دولار في حين بلغت صادرات الجزائر إلى جنوب إفريقيا حوالي 25 مليون دولار[2].

4. العلاقات الجزائرية البرازيلية

1.4 العلاقات التاريخية

العلاقات السياسية بين الجزائر والبرازيل ممتازة كانت البرازيل من أوائل الدول التي فتحت سفارة لهافي الجزائر عام 1962 كما تشهد أعمال المهندس المعماري البرازيلي الكبير أوسكار نيماير في الجزائر على أواصر الصداقة بين بلدينا.

خلال فترة الحكم العسكري رحبت الجزائر بالعديد من اللاجئين البرازيليين الذين فروا من إضطهاد النظام بما في ذلك الحاكم السابق لولاية بيرنامبوكو والذي كان من أهم شخصيات الحراك العسكري في حينها ميغيل آرايس الذي عاش في الجزائر لمدة 14 عاماً(1965-1979) .

في الثمانينيات كان هناك إنتعاش في العلاقات الجزائرية البرازيلية والتي بلغت ذروتها في زيارتَي دولة الأولى في عام 1983 من قبل الرئيس البرازيلي جواو فيغيريدو تلاها رد للزيارة من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد.

خلال هذه الفترة لا بد من تسليط الضوء على توقيع العديد من الإتفاقيات التي حددت الإطار القانوني للتعاون الثنائي إتفاقية التعاون الإقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي والتقني والثقافي (1981) إتفاقية إنشاء لجنة جزائرية برازيلية مشتركة (1981) والإتفاقية التجارية (1981) أو إتفاقية التعاون الإقتصادي (1985) كما عقدت الدورة الأولى للجنة الكبرى المشتركة في الجزائر العاصمة في عام 1987.

[1] السفارة جنوب افريقيا بالجزائر العلاقات التاريخية بين البلدين متاح على الموقع http://dirco.gov.za/foreign/bilateral/algeria.html تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/25 على الساعة 19.05.

[2] South Africa and Algeria strengthen foundation for trade متاح على الموقع https://web.archive.org/web/20200111042923 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/04/25 على الساعة 11.15.

إلا أنه في فترة التسعينيات شهدت العلاقات الثنائية خمولاً إلى حد ما لكن في العقد الأول من هذا القرن أعطى الرئيسان بوتفليقة ولولا دفعة كبيرة للعلاقات الثنائية حيث قرر رئيسا الدولتين ترجمة الصداقة والمودة اللتين توحدان البلدين إلى مشاريع تعاون.

فقد أطلقت زيارة الرئيس بوتفليقة إلى البرازيل في عام 2005 وزيارة الرئيس لولا إلى الجزائر في عام 2006 دينامية جديدة تهدف إلى بناء علاقة نموذجية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتم تنفيذ العديد من البعثات التقنية وبعثات رجال الأعمال وصانعي السياسات والسلطات لمتابعة القرارات التي إتخذها الرئيسان وتم الإتفاق على مشاريع تعاون في قطاعات مثل الطاقة والصحة والزراعة والحرف اليدوية والموارد المائية وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك لدى البلدين العديد من وجهات النظر المتقاربة حول القضايا الإقليمية والدولية وهما يدعوان معاً إلى الحوار السياسي كوسيلة لحل النزاعات بدلاً من التدخلات الأجنبية.

وتنظم المشاورات السياسية الثنائية دورياً في إطار آلية للحوار الاستراتيجي كما أن الزيارات التي إلى كلا الطرفين تشهد على تميز هذه العلاقات وديناميكيتها، وعقدت الدورة الخامسة للمشاورات السياسية عن طريق الإتصال المرئي في مارس 2021.

وبالإضافة إلى المجالات التي تغطيها اللجنة المشتركة يشمل التعاون الثنائي أيضاً جانبين لا ينبغي تجاهل دورهما إجتماعات رجال الأعمال ، وكان آخرها في عام 2018 في الجزائر العاصمة ومجموعات الصداقة البرلمانية من كلا الغرفتين والتي تساعد كذلك في توطيد العلاقات الثنائية[1].

2.4 العلاقات الإقتصادية

على الرغم من وجود بعض التطور في العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والبرازيل في السنوات الأخيرة إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى العلاقات الإقتصادية الواسعة التي يمكن أن تكون عليها بين البلدين إجمالي التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ 4 مليارات دولار.[2]

[1] السفارة الجزائرية بالبرازيل العلاقات التاريخية بين البلدين متاح على الموقع https://embbrasilia.mfa.gov.dz/ar/ تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/24 على الساعة 14.20.

[2] جريدة الرائد, العلاقات السياسية بين الجزائر والبرازيل منسجمة، متاح على الموقع ،https://www.elraed.dz/ تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/25 على الساعة 15.34.

قد تحتاج العلاقات الإقتصادية بين البلدين إلى المزيد من التطوير والتوسع بما في ذلك تعزيز التبادل التجاري في قطاعات مختلفة مثل الطاقة والزراعة والتكنولوجيا والصناعات الثقيلة من خلال تعزيز التعاون الإقتصادي يمكن للجزائر والبرازيل تحقيق فوائد متبادلة وتعزيز النمو الإقتصادي في كلا البلدين.

5. العلاقات الجزائرية الهندية

1.5 العلاقات التاريخية

تعود العلاقات الجزائرية الهندية إلى أيام نضال التحرير الجزائري (1954-1962) عندما دافعت الهند عن قضية إستقلال الجزائر في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى بعد إستقلال الجزائر وإقامة العلاقات الدبلوماسية في يوليو 1962، أدى هذا التوجه السياسي إلى التقريب بين الهند والجزائروإتسمت علاقاتهما بتقارب النهج بشأن القضايا الرئيسية ذات الاهتمام الدولي .

وقد إنعكس دفء وتقارب هذه العلاقات من خلال التبادلات رفيعة المستوى بين الهند والجزائر وهي تشمل زيارات رئيسة الوزراء إنديرا غاندي في عام 1973 وشري راجيف غاندي في يونيو 1985، وزيارات الرئيس الشاذلي بن جديد في أعوام 1982 و1983 و1987على سبيل المثال لا الحصر.

إن الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى الهند في يناير 2001 والذي يعتبر أول زعيم عربي تتم دعوته كضيف رئيسي من قبل الهند بمناسبة عيد الجمهورية ساهمت في فتح آفاق حقيقية للتنشيط من خلال التوقيع على "إتفاقية " إعلان الشراكة الإستراتيجية."

ومنذ ذلك الحين يجري تعزيز الحوار السياسي بشكل دائم بين الطرفين معتقدين أن العملية السياسية ستعزز بالتأكيد العلاقات الاقتصادية وبهذا المعنى قام السيد أحمد وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند آنذاك بزيارة الجزائر في أبريل 2013 وإستقبله رئيس الوزراء ووزير الخارجية الجزائري.

وفي إطار إحياء الحوار على المستويات العليا تواصل وزارتا خارجية البلدين إجراء مشاورات سياسية بشكل منتظم وعقدت الجولة الخامسة الأخيرة في نيودلهي في مايو 2015.[1]

2.5 العلاقات الإقتصادية

[1] African Union backs India s UNSC bid - Indian Express متاح على الموقع
https://web.archive.org/web/20160909202507 تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/25 على الساعة 16.43.

تعتبر الهند من بين أكبر الشركاء الآسيويين للجزائر في عام 2014 حيث بلغت قيمة الصادرات 815 مليون دولار أمريكي والواردات 1.305 مليون دولار أمريكي.

وتصدر الجزائر إلى الهند بشكل أساسي "الطاقة وزيوت التشحيم" التي ساهمت بنسبة 98% بقيمة تصل إلى 801 مليون دولار أمريكي تشمل الزيوت الخفيفة والنفط الخام والغاز الطبيعي المسال.

كما تصدر الجزائر منتجات أخرى غير هيدروكربونية مثل الأمونيا اللامائية وفوسفات الكالسيوم والفلين والجلود والزنك.

وتتمثل واردات الجزائر من الهند أساسا في السيارات ولحوم الأبقار والجرارات الزراعية وهواتف الشبكات الخلوية والأدوية والحليب والأرز والأقمشة.

على الرغم من أن العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والهند أقل من إمكانات الإقتصادين إلا أنها إستمرت في التطور على مستويات مختلفة خلال السنوات العشر الأخيرة حيث أظهرت التجارة الثنائية نموا ملحوظا وتزايد تبادل الزيارات التجارية بشكل مستمر لقد أصبح وجود الشركات الهندية في الجزائر أكثر أهمية.

ويتجلى ذلك من خلال الزيارات التي قامت بها إلى الجزائر وفود من رجال الأعمال وممثلي العديد من الشركات والمجموعات الصناعية العاملة في مختلف الأنشطة التجارية لولاية غوجارات وممثلي EEPC الهندعلى التوالي في سبتمبر 2012 ويناير 2013.

وقد أتاحت هذه الزيارات لرجال الأعمال من المقرر أن يجري الجانبان محادثات حول مشاريع التعاون والشراكة المحتملة في مجالات النفط والغاز والأدوية وأنشطة الموانئ والنسيج والهندسة الميكانيكية والبناء.

تجدر الإشارة إلى أن التعاون في قطاعي الطاقة والتعدين يشكل الإهتمام الأساسي لأغلب رجال الأعمال الهنود نظرا لتوفر النفط والغاز الطبيعي والمنتجات التعدينية في الجزائرومن أجل تعزيز التعاون في قطاع المحروقات بما في ذلك ولإمدادات الغاز الجزائري على المدى الطويل قام وزير البترول والغاز الهندي بزيارة الجزائر في أبريل 2007.

وإدراكًا منه أنه في المستقبل يمكن للهند أن تصبح مستوردًا رئيسيًا للغاز الطبيعي المسال والفوسفات الصخري واليوريا وفوسفات ثنائي الأمونيوم من الجزائر، ونظرا لتزايد إحتياجات أنشطتها الزراعية

والصناعية، واصل رؤساء الشركات الجزائرية والهندية العاملة في هذه المجالات القيام بزيارات إلى كلا البلدين من أجل مناقشة والتفاوض بشأن توريد الغاز الطبيعي المسال والفوسفات إلى الهند في المستقبل القريب[1].

وكانت الزيارة الأخيرة المسجلة لوفد رفيع المستوى من وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية في يونيو 2013، عندما إلتقى مندوبون جزائريون مع عشرات من رؤساء الشركات الهندية وتلقوا مقترحات ملموسة لإقامة شراكة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بصناعة الأدوية تبحث المجموعات الصناعية الهندية الرائدة عن بناء العلاقات في التجارة وكذلك في الشراكات تشارك شركات الأدوية الهندية كل عام في مختلف المعارض التي تنظم في الجزائر. تجدر الإشارة إلى أن شركة الأدوية الهندية Hetero Drugs Pvt Ltd وقعت إتفاقية شراكة مع الشركة الجزائرية Industries Médico-Chirurgicales (IMC) في ديسمبر 2010 لتأسيس مشروع مشترك لأدوية الأورام.

المطلب الثالث: سيرورة إنضمام الجزائر للبريكس

على الرغم من تأكيد الجزائر إنضمامها نهاية عام 2023 إلى منظمة "بريكس" بقيادة روسيا والصين، إلا أن هذا الإنضمام مرهون بموافقة الهند.

1. أسباب إنضمام الجزائر للبريكس[2]

- **التعزيز الإقتصادي:** يمكن لانضمام الجزائر لبريكس أن يفتح الأبواب لفرص إقتصادية جديدة، مثل التجارة والإستثمار مع روسيا والصين والبلدان الأخرى في المنظمة.
- **الحد من الإعتماد على الغرب:** من خلال الإنضمام إلى بريكس يمكن للجزائر تقليل إعتمادها على الدول الغربية في مجالات مثل الإقتصاد والسياسة الخارجية.
- **التعاون السياسي:** يمكن لانضمام الجزائر لبريكس تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدول الأعضاء في المنظمة مما يمكن أن يدعم مواقفها في المنتديات الدولية.

[1] الشعب، محادثات حول ترقية التبادل التجاري بين الجزائر والهند، متاح على الموقع https://www.echaab.dz/ تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/25 على الساعة 22.25.

[2] سكاي نيوز عربية, الجزائر و"حلم البريكس".. أبرز التحديات ونقاط القوة متاح على الموقع https://www.skynewsarabia.com/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/25 على الساعة 16.25.

- **الإستقلالية الإستراتيجية:** قد ينظر الإنضمام إلى بريكس كخطوة تعزز إستقلالية الجزائر وتوجهاتها السياسية والاقتصادية.
- **التأثير الإقليمي:** يمكن لانضمام الجزائر لبريكس أن يعزز دورها في المنطقة الإقليمية ويزيد من تأثيرها في الشؤون الدولية.

2. رزنامة إنضمام الجزائر للبريكس

قالت الجزائر إن كل من روسيا والصين وجنوب إفريقيا والبرازيل أبدوا موافقتهم على إنضمامها إلى "بريكس" بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن يتم إنضمام الجزائر إلى التكتل كعضو مراقب في المرحلة الأولى قبل أن تحصل على العضوية الكاملة.

3. موافقة الدول الخمسة

إحدى شروط إنضمام الجزائر إلى البريكس ضرورة موافقة الدول الخمسة وإن كانت كل من روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على إنضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر فإن الرئيس تبون أكد موافقة جنوب إفريقيا أيضا.

فجنوب إفريقيا تعد حليف تقليدي للجزائر في الإتحاد الإفريقي، وكانت الجزائر إستضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا في 1962 عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده واستمر هذا التحالف التاريخي إلى اليوم.

أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري لولا دا سيلفا، إلى الحكم يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى بريكس، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في 2006، خلال ولايته الرئاسية الأولى.

ولفت تبون، إلى هذا الأمر خلال لقائه مع الصحافة المحلية، قائلا: "البرازيل أعتقد أنهم مع الانتخابات الجديدة (فاز بها سيلفا) موافقون."

لكنه لم يشر إلى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة.

غير أن الرئيس أكد مشاركته في قمة بريكس المقبلة نهاية 2023 بعدما سبق له وأن شارك في قمة بكين التي جرت عبر الفيديو في 23 يونيو/حزيران 2023[1].

المبحث الرابع: آثار وتحديات إنضمام الجزائر للبريكس

إن إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس له آثار وتحديات .

المطلب الأول: آثار إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس

إن مجموعة بريكس تهم الجزائر بالنظر لكونها قوة إقتصادية وسياسية وأن الإلتحاق بهذه المجموعة سيبعد الجزائر عن تجاذب القطبين.

1. آثار إقتصادية

من المعروف أن الإنضمام إلى مجموعة بريكس،التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، يمكن أن يوفر فرصًا جديدة للإقتصاد الجزائري حيث سوف سيحسن من مستوى المعيشة ومن الفوائد التي ستجنيها الجزائر من التكتل هي كالتالي[2]:

- تسهيلات تجارية وإقتصادية تستلزم نظام مالي ونقدي جديد خاصة بعد توقعات تشتت النظام العالمي وهناك إمكانية لإصدار عملة رقمية جديدة خاصة بدول البريكس كما أنه بدخول الجزائر إلى هذه المجموعة فإنها تستفيد من الميزات التجارية المستقبلية إذ إن هنااستفادة إستراتيجية للتجارة والأنظمة المالية والنقدية العالمية خلال السنوات العشر المقبلة.
- إمكانية تصدر النفط والغاز بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو وأن تتحول إلى البترو – يوان الصيني في المستقبل ما سيحميها من عقوبات إقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة في حال الحدث الجزائر نهجا سياسيا لا يرضي واشنطن.
- توفير فرص تجارية وإقتصادية للجزائر وتعزيز تعاونها داخل مجموعة بريكس خاصة مع الصين كأكبر مستورد للطاقة في العالم هذا يعني أن الصين قادرة على إستيعاب صادرات

[1] انديباندت العربية، "بريكس" تأخذ ألباب الجزائريين بأحاديث عن مكاسب الانضمام متاح على الموقع https://www.independentarabia.com/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/04/25 على الساعة 16.30.

[2] شريط فيروز عابي وليد ،**واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول البريكس** ، دراسة تحليلية للفترة 1991- 2021 . " مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة مسيلة الجزائر،2022،ص157.

الجزائر من الغاز والنفط مما يفتح أمام الجزائر فرصًا لتعزيز قطاع الطاقة من خلال الإستثمارات المشتركة.

- في ظل التحول السريع نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، تدرك الجزائر أهمية تحويل نفسها من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز إلى دولة تتمتع بآفاق جديدة وفرص كبيرة. من خلال الانضمام إلى مجموعة بريكس، ترى الجزائر فرصة لتعميق دورها وتوسيع نطاق تأثيرها في الساحة العالمية ،تُشير الجزائر إلى أن مسارها الاقتصادي يتوافق مع تلك الذي يتبعه أعضاء مجموعة بريكس، وهذا يعزز فرص نجاحها في هذا الإطار. على سبيل المثال، النمو الاقتصادي الذي تسعى إليه الجزائر يتماشى مع أهداف وأساليب التنمية التي يتبناها أعضاء مجموعة بريكس، مما يجعلها قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتحقيق التطور والازدهار بمشاركة مع دول القوى الناشئة الأخرى في العالم.بالتالي، من خلال التحاقها بمجموعة بريكس، تأمل الجزائر في تحقيق تحول شامل يمكن أن يضعها على الخريطة العالمية بشكل أكبر من مجرد دولة مصدرة للموارد الطبيعية، مما يمنحها موقعًا استراتيجيًا ودورًا أكبر في الأنظمة الاقتصادية والسياسية العالمية.

- تُبذل الجزائر جهوداً مكثفة لتصحيح الاختلالات التي شهدها اقتصادها في السنوات السابقة وتتمثل هذه الجهود في تهيئة البيئة القانونية من خلال إصدار قوانين تشجيعية على الإستثمار في البلاد بالإضافة إلى ذلك تتبنى الحكومة إجراءات لجذب الإستثمارات الأجنبية وتتمتع البلاد بقوة إقتصادية تتمثل في الصندوق الإحتياطي الذي يحتوي على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى البنك التنموي الجديد الذي يمول مشاريع البنية التحتية في الدول الأعضاء في مجموعة بريكس.

هذه الجهود تأتي في وقت يحتاج فيه الإقتصاد الجزائري إلى تمويل مشاريعه وتتزايد أهمية هذا التمويل خاصةً مع دور الجزائر كعضو مراقب في مجموعة بريكس من خلال هذا العضوية يمكن للجزائر الإستفادة من التمويلات والموارد المتاحة لتحقيق تطور إقتصادي مستدام وتعزيز البنية التحتية والتنمية في البلاد.

تتطلع الجزائر إلى إستفادة من الخبرة الروسية في مجال الزراعة خاصةً بالنظر إلى التقدم الذي أحرزته روسيا في هذا المجال فبعد أن كانت روسيا دولة مستوردة للحبوب في السبعينيات أصبحت اليوم واحدة من أهم الدول المصدرة للحبوب في العالم تعد هذه الخبرة الروسية قيمة

للجزائر في تطوير وتحسين القطاع الزراعي وتعزيز إنتاجية الأراضي الزراعية من خلال التبادل الثقافي والتعاون الفني مع روسيا، يمكن للجزائر تعزيز الزراعة المستدامة وتبني أساليب حديثة في إدارة الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاجية بالتالي يمكن للجزائر الإستفادة من التجربة الروسية في مجال الزراعة لتحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي في البلاد.

تحتاج الجزائر بلا شك إلى الإستفادة من تجربة الهند وخبرتها الواسعة في مجال صناعة الأدوية والصناعات التكنولوجية المتعلقة بها والتي تشهد تطوراً كبيراً في الوقت الحالي يمكن الإستعانة بدول "بريكس" وبخاصة الصين للمساهمة في مشاريع البنية التحتية والإستثمار في قطاع البناء والإستغلال بالإضافة إلى إستخدام مصادر الطاقة المتاحة لإنشاء بنية تحتية مثل الموانئ والسكك الحديدية، وهذه المشاريع يمكن تنفيذها بدعم من الصندوق الإحتياطي الضخم لدول "بريكس" من خلال هذه الخطوات ستساهم الجزائر في تطوير إقتصادها بسرعة وذلك بفضل التكنولوجيا والخبرة المتاحة لدى دول المجموعة في القطاعات الإستراتيجية مثل الطاقة والزراعة والصناعة.

– سيمكن دخول الجزائر إلى مجموعة بريكس من الإستفادة من الميزات التجارية المستقبلية، حيث سيتأهل البلد للإستفادة من فرص تجارية إستراتيجية وأنظمة مالية ونقدية عالمية خلال السنوات القادمة وسيتمكن أيضًا من التوقيع على مشاريع إقتصادية جديدة بناءً على خصوصيات الدول الأعضاء في المجموعة وتطوير البنية التحتية وتسهيل تنفيذ المشاريع الكبرى بالإضافة إلى ذلك ستتاح للجزائر الفرصة للتوقيع على إتفاقيات تفضيلية تتعلق برفع الحواجز الجمركية والتجارية غير الجمركية، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في قطاعات معينة مثل الصناعة والزراعة واستغلال الموارد الطبيعية.

– زيادة التعاون في مجال الطاقة الخضراء قد تحقق تأثيرات كبيرة على الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ فبارتفاع نسبة الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة في دول مجموعة بريكس من 19٪ في عام 2010 إلى 37٪ في عام 2020، تشير الأرقام إلى تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف الإستدامة والحد من إنبعاثات الكربون ومع إنتقال الدول الأعضاء في مجموعة بريكس من الإعتماد على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة النظيفة، تتبين العديد من الفرص لزيادة التجارة عبر الحدود في قطاعات الكهرباء والطاقة البحرية يمكن لهذا التعاون أن يسهم في تعزيز التكنولوجيا الخضراء وتبادل الخبرات وتطوير مشاريع مشتركة للطاقة المتجددة بشكل عام يمكن

أن يلعب التعاون في مجال الطاقة الخضراء دوراً هاماً في تعزيز الإستدامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في دول مجموعة بريكس وفي العالم بأسره[1].

– يمكن أيضًا أن يتحقق في السنوات القادمة توازن في العلاقات النقدية والإئتمانية بين ممثلي مجموعة بريكس والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والتغلب على هيمنتهما الطويلة الأمد في مجال التمويل العالمي و يرتبط هذا بشكل كبير بتحويل وحدات النقد الأجنبي لدول مجموعة بريكس إلى أصول إحتياطية قوية مما يمكنها من تأثير الضغط على الدولار الأمريكي واليورو في سياق العلاقات الإقتصادية العالمية بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذه الدول إنشاء مراكز مالية دولية كبيرة يمكنها المنافسة بشكل متساوٍ مع مراكز مثل لندن أو نيويورك.

2. آثار جيوسياسية

- إن باستخدام العملة الصينية والروبل في التبادلات البينية ستحرر الجزائر من الهيمنة النقدية للدولار مما يسهم في تعزيز إستقلاليتها الإقتصادية بالإضافة إلى ذلك يمكن للجزائر الإستفادة من التجربة الروسية في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير صناعة الأسمدة التي تُعَد عاملاً أساسياً في مجال الأمن الغذائي العالمي من الجوانب السياسية تتيح هذه الشراكة للجزائر توسيع نطاق نفوذها الإقتصادي والسياسي مما يُمكّنها من أن تكون عضواً فعالاً في مجموعة تضم الصين وروسيا، والتي تشكل نسبة كبيرة من سكان العالم والإقتصاد العالمي والتجارة العالمية هذا يمكن أن يسهم في تعزيز دور الجزائر على الساحة الدولية وزيادة تأثيرها في صنع القرارات العالمية[2].
- باستخدام البترويوان الصيني كعملة لبيع النفط والغاز يمكن للجزائر تقليل تأثير أي عقوبات إقتصادية محتملة من الولايات المتحدة هذا يعود إلى التنوع في وسائل التبادل المالي مما يجعل الإقتصاد الجزائري أقل تعرضًا للتأثيرات السلبية لسياسات أي دولة واحدة بالإضافة إلى ذلك إستخدام البترويوان الصيني يعزز العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والصين، مما يمنح الجزائر فرصًا للتعاون الإقتصادي الثنائي وتنويع مصادر الدعم المالي والتجاري ومع ذلك، يجب أن تأخذ الجزائر في الإعتبار التوازن بين العلاقات مع مختلف الدول وتقدير التأثيرات المحتملة على العلاقات الدولية والتجارية.

[1] كرمي مليكة،**الابعاد الاقتصادية لانضمام الجزائر الى البريكس**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة مسيلة الجزائر،2022،ص15

[2] لزهر وناسي دور تكتل البريكس في التحولات الاقليمية مجلة وحدة البحث عدد 4 ص 739.

- رغبة الجزائر في الإنضمام إلى مجموعة تضم الصين وروسيا تعكس جهودها المستمرة لتنويع شراكاتها الدولية وتعزيز دورها في المشهد العالمي من خلال هذه الإنضمامات تسعى الجزائر إلى تعزيز العلاقات الإقتصادية والسياسية مع دول ذات تأثير عالمي مما يعزز من مكانتها وسيادتها في المنطقة والعالم و هذه الخطوة تتماشى مع رؤية الجزائر لنظام دولي يقوم على المساواة والتعاون المشترك وتحقيق مصالح مشتركة لكافة الدول الأعضاء.
- حاولت الجزائر الإقتصادية مع العديد من الدول الأوروبية وخاصةً فرنسا لم تكن ملائمةً بسبب ضعف التخطيط الإقتصادي الإستراتيجي هذا الواقع دفع بالحكومة الجزائرية إلى توجيه إهتمامها إقتصاديًا نحو الشرق خصوصًا نحو الصين، حيث وقعت عدة إتفاقيات شراكة إستراتيجية بما في ذلك مشروع منجم غار جبيالات الضخم ومنجم بلاد الحدبة من الناحية التاريخية، تُظهر العلاقات بين الجزائر والصين وروسيا ترابطًا قويًا بالإضافة إلى التعاون الإقتصادي تشكل روسيا شريكًا إستراتيجيًا هامًا للجزائر في المجال العسكري هذه العلاقات تعكس تحولًا في سياسة الجزائر تجاه الشراكات الدولية مع التركيز على التفاعل مع القوى الإقليمية والدولية ذات النفوذ في الساحة الدولية.[1]
- باعتبارها عضوًا في مجموعة بريكس قد تزيد الجزائر من وزنها الإقليمي في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما قد يعطيها دورًا أكبر في حل النزاعات الإقليمية والتأثير على التطورات السياسية في المنطقة.
- إنضمام الجزائر لبريكس قد يؤدي إلى تغيير في ديناميات العلاقات الدولية، مما قد يتطلب من الجزائر إعادة تقييم علاقاتها مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين وربما تكون هناك تحركات دبلوماسية جديدة أو تحالفات متغيرة.

- يمكن أن يؤدي إنضمام الجزائر لبريكس إلى تأثير على السياسات الداخلية بما في ذلك السياسات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، حيث قد يكون هناك تأثير مباشر على قرارات الحكومة وتوجهاتها.

- رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المجموعة تأتي في إطار جهودها المستمرة لتنويع شراكاتها مع المجموعات الدولية التي تتوافق مصالحها وإهتماماتها ويهدف هذا التوجه إلى دعم إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف يقوم على المساواة وتكافؤ الفرص، ويضمن المصالح الإقتصادية المشتركة لجميع الدول.

[1] عبد القادر ريق المخادمي: **تكتل البريكس نحو نظام عالمي جديد**، ، ديوان المطبوعات الجزائري،الجزائر .2017 ص67.

وعلى هذا الأساس حتى إذا انضمت الجزائر إلى بريكس، فإنها ستحتفظ بسيادة قرارها في التعامل مع شركائها الدوليين، وفق مقاربتها ومساعيها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. يجب فهم أن انضمام الجزائر إلى تكتل بريكس لن يكون على حساب الشراكات الاستراتيجية الأخرى التي تتعاون معها.

المطلب الثاني: تحديات إنضمام الجزائر للبريكس

ان انضمام الجزائر لتكتل دول البريكس له عدة تحديات تواجهه.

1.هيكل الصادرات: بعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019 و 2020 من 64,44 دولار في عام 2019 إلى 42,08 دولارا في عام 2020، بنسبة 34,07% ارتفع متوسط سعر برميل البرنت بنسبة 72.22 % في عام 2021 إلى 72,47 دولارا، أدت هذه الزيادة في أسعار النفط إلى جانب زيادة الكميات المصدرة بالأطنان المكافئة للنفط في عام 2021 إلى زيادة صادرات المحروقات من 20,02 مليار دولار في عام 2020 إلى 34,06 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 14.04 مليار دولار، وفي إطار سعي الجزائر إلى القضاء على التبعية للمحروقات في صادراتها فقد بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر بـ 4.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 بزيادة 135.67% عن عام2020[1].

تمثل مجموعة المنتجات نصف المصنعة 77.56% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وتتعلق هذه الصادرات من المنتجات نصف المصنعة إلى حد كبير بالأسمدة النيتروجينية المعدنية أو الكيميائية بقيمة 1.44 مليار دولار والأمونيا لا مانية أو في محلول مائي ما قيمته بسته 679 مليون دولار والزيوت ومنتجات أخرى من قطران التقطير قيمة 542 مليون دولار، تليها المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة 1281% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تتكون هذه الصادرات بشكل كبير من السكر بقيمة 150 مليون دولار والتمور والتين بقيمة 79 مليون دولار والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(04): صادرات الجزائر خلال الفترة (2019-2022).

		2019	2020	2021	2022
المحروقات	الطاقة	33.24	20.016	34.058	49.5

[1]بن طراد اسماء،**تقييم اداء الاقتصاد الجزائري** ، مجلة المستقبل العربي،العدد 472 لبنان ص325.

خارج المحروقات		2.06	1909	4500	5978
	المنتجات النصف المصنعة	1.44	1287	3490	5086
	المنتجات الغذائية	408	437	576	269
	المواد الاولية	96	71	182	263
	التجهيزات الصناعية	83	77	171	84
	المنتجات الاستهلاكية	36	37	79	111
	التجهيزات الفلاحية	0	0.3	1	2
اجمالي السلع		35.31	21.92	38.55	56.5

المصدر :بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/

وعليه من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بنية الصادرات الجزائرية تتشكل بنسبة كبيرة منتجات الطاقة المتمثلة في البترول والغاز، لذلك يطلق على الاقتصاد الجزائري تسمية الاقتصاد الريعي المعرض لأزمات تقلبات أسعار المواد الأولية التي يعتمد عليها عكس بقية الدول التي تشكل مجموعة بريكس خاصة الصين والهند اللتان تعتمدان في صادراتهما على المنتجات المصنعة عالية الجودة، وعليه فإن المنافس مع الدول الأعضاء في مجموعة بريكس من جهة تكاد تكون شبه منعدمة خاصة في السلع المصنعة عالية الجودة التي تتميز بها الصين والهند والبرازيل وروسيا وبدرجة أقل جنوب افريقيا ما يعرض السوق الجزائرية الخطر الإغراق في ظل انتهاج التجارة الحرة مع الدول الأعضاء مما يجعل المنتج الجزائري غير قادر على المنافسة، ومن ناحية أخرى تعتبر سوقا جيدة تمكن الجزائر من تصدير منتجاتها الطاقوية لهذه الدول باعتبارها من الدول واسعة الاستهلاك للمواد الطاقوية.

وعليه يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي

الشكل رقم (03):تطور حجم صادرات الجزائر خلال الفترة (2019-2022)

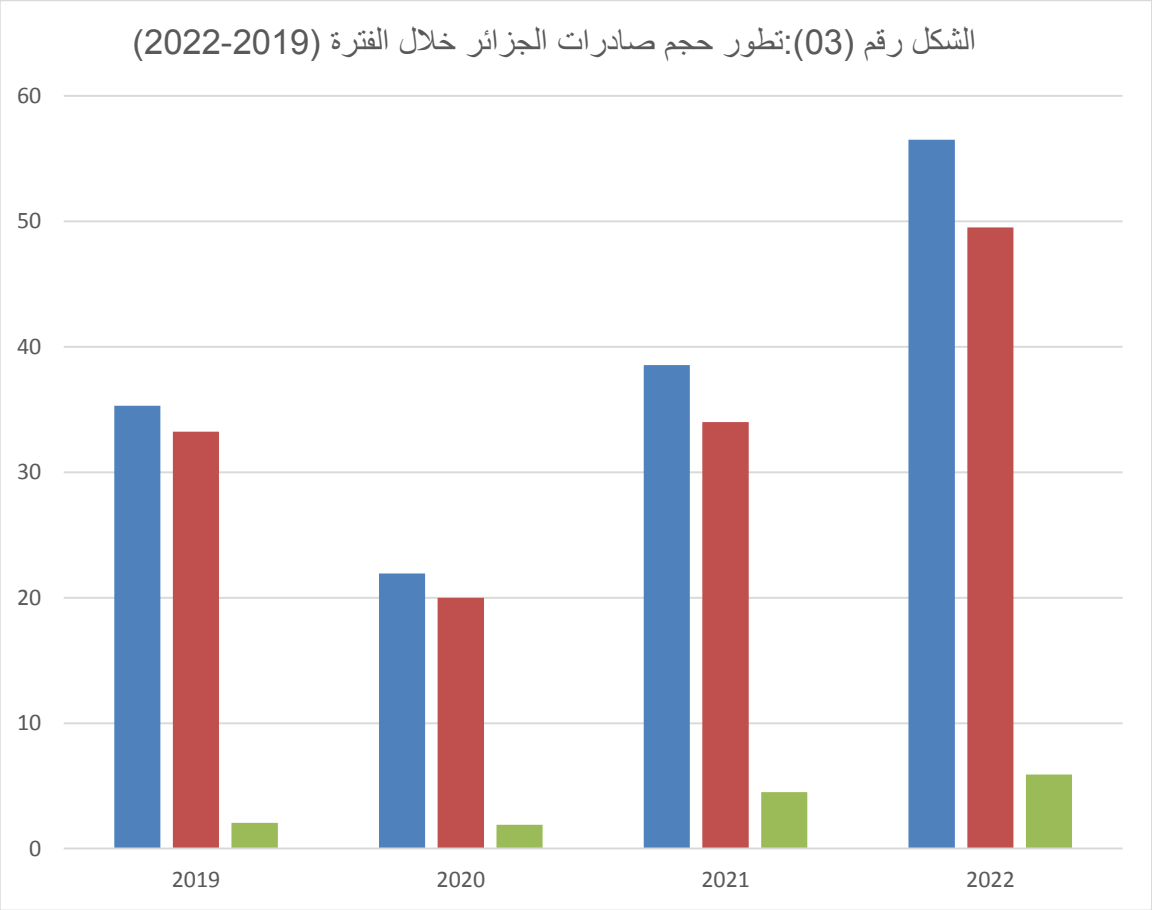

المصدر:من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الجدول رقم(04).

2.حجم الناتج المحلي الاجمالي: أدت الإيرادات الإستثنائية المتأتية من المحروقات إلى تخفيف الضغوط على الحساب الجاري الميزان المدفوعات من المتوقع أن يسجل رصيد الحساب الجاري في 2022 أول فائض له منذ 2013 وقد إرتفعت الإحتياطيات الدولية إلى 53.5 مليار دولار أمريكي في جويلية 2022 مقارنة مع 46.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021. كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الصادرات خارج المحروقات في هذا التحسن، ومن المتوقع أيضا أن يستمر التعافي من صدمة جانحة كوفيد مع تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات الي 3.2% في عام 2022 مقارنة مع 2.1% في عام 2021. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 29% خلال سنة 2023[1] والجدول الموالي يبين أهم التطورات.

الجدول رقم(05): تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2017-2022).

[1] تيجاني واقية ،**واقع الاقتصاد الجزائري**،مجلة دراسات وابحاث اقتصادية المجلد8،العدد2،الجزائر ،2022 ،ص156.

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الاجمالي:مليار دولار	173.52	175.60	177.36	168.31	174.20	182.38
نمو الناتج المحلي الاجمالي	1.30	1.20	1.00	-5.10	3.50	4.70
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	4218.10	4188.20	4153	3873.50	3943.20	4136.36

المصدر: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

نلاحظ من خلال الجدول ان حجم الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال السنوات الثلاث الاولى من فترة الدراسة عرف تزايد مستمرا حيث وصل الناتج المحلي الاجمالي سنة 2017 الى 173.52 مليار دولار ثم إرتفع إلى 175,60 مليار دولار في السنة الموالية بنسبة نمو قدرت بـ 1.20% ، كما وصل سنة 2019 إلى ما قيمته 177,36 مليار دولار وبعد تفشي جائحة كورونا وما ترتب عنها من مشاكل إقتصادية على مستوى العالم الذي عرف انكماشا ما أدى إلى تقلص الطلب على المواد الطاقوية والتي تمثل المصدر الأساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف هذا الأخير إنخفاضا بنسبة 5.10% حيث بلغت قيمته 168,31 مليار دولار، وبعد بداية تلاشي آثار الجائحة عرف الإقتصاد الجزائري بعض التعافي تماشيا مع تحسن أسعار المواد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي) فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي نموا قدرت نسبته ب 3.5% حيث بلغت قيمته 174.20 مليار دولار، كما يتوقع أن تصل نسبة النمو سنة 2022 إلى 4.7% حيث صنفت الجزائر من خلاله من بين الدول الأسرع نموا في العالم ومقارنة بباقي الدول الأعضاء في المجموعة، فإن حجم الناتج الإجمالي لا يزال بعيدا كل البعد على ما هو عليه في أضعف دولة في المجموعة وهي جنوب أفريقيا (أنظر الجدول رقم (5) والتي استغرب مجموعة كبيرة من الخبراء الاقتصاديين من موافقة الدول الأعضاء على انضمامها، وإذا ما قورن بحجم الناتج الاجمالي الصين فإنه لا يتعدى ما نسبته 10% لسنة 2021، وعليه على الجزائر إذا ما أرادت الانضمام إلى مجموعة بريكس فعليها تحسين مستوى ناتجها المحلي وتجاوز الحاجز الذي وصلت إليه جنوب افريقيا والمقدر ب 353.26 مليار دولار سنة 2021 كما هو وهو تحد كبير يتطلب الكثير

من الوقت للوصول اليه لانعدام نسيج صناعي قائم على التكنولوجيا المتطورة ومعاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية

والشكل الموالي يبين اهم التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

الشكل رقم(04) تطورمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال 2017-2022.

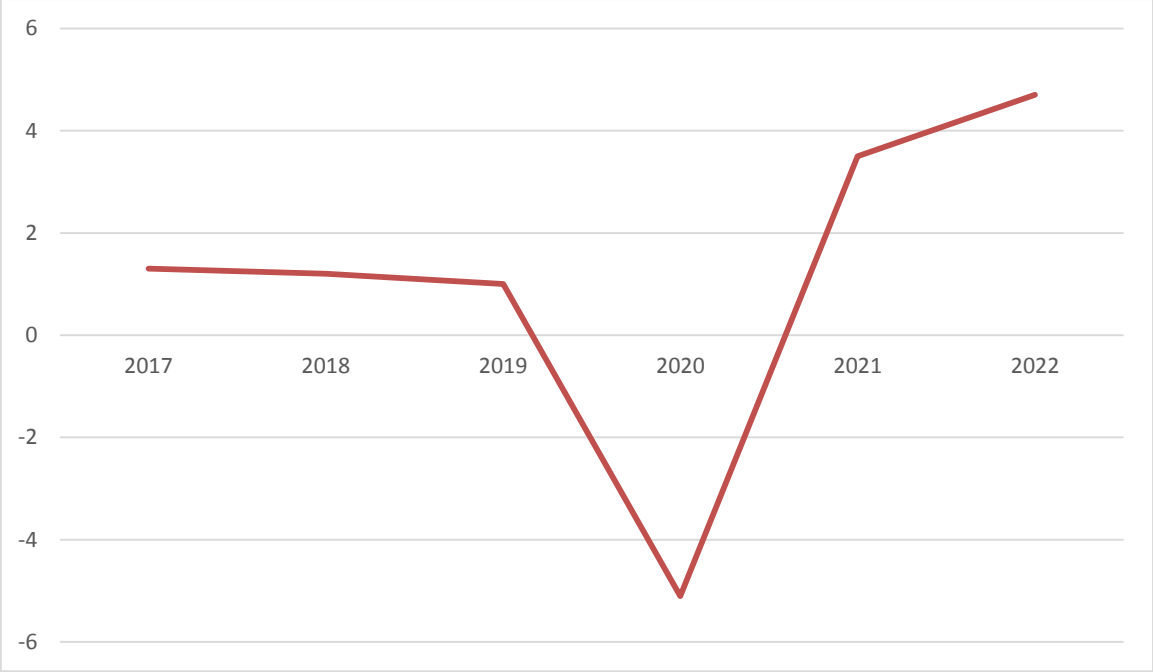

المصدر:من إعداد الباحثين إعتمادا على الجدول رقم 5.

3.ميزان المدفوعات هو تسجيل مالي لجميع العمليات التجارية والمالية بين الاقتصاد الوطني للجزائر وبين باقي العالم خلال فترة زمنية معينة. وقد يشمل ذلك التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات الدولية، وغيرها من العوامل الاقتصادية.

الجدول رقم(06) ميزان المدفوعات الجزائري خلال(2017-2023)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مليار دولار	-22.06	-16.90	-16.95	-18.22	-6.3	11.8	6.5

المصدر وزارة المالية الجزائرية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عجز كبير في ميزان المدفوعات خلال السنوات من 2017 الى 2021 وهذا راجع الى انخفاض الايرادات الجزائرية بسبب انهيار اسعار المحروقات ثم نلاحظ تعافي ميزان المدفوعات خلال سنتي 2022 و2023 بسبب ارتفاع اسعار المحروقات بسبب الحرب الروسية الاوكرانية ومن هنا نستنتج ان الإقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار المحروقات.

4.صعوبة المنافسة للمنتجات لصناعية: هناك أهمية كبيرة للشركات في تحديد موقعها النسبي بين المنافسين، حيث يمكن أن يؤدي عدم فهمها لمكانتها في السوق إلى تقديم سياسات استراتيجية غير فعالة. يمكن أن يؤدي عدم الوعي بمكانة المنافسين إلى فقدان الفرص في المستقبل[1]. وتوضح البيانات الاقتصادية لعام 2023 أن الجزائر احتلت المرتبة 21 عربيًا والمرتبة 100 عالميًا[2] كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(07): ترتيب تنافسية الأداء الصناعي للجزائر.

المؤشر	النقطة	الرتبة عربيا	الرتبة دوليا
تنافسيةالأداء الصناعي	0.014	21	100

المصدر: تقرير مؤشر تنافسية الاداء الصناعي لعام 2023،منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

من خلال الجدول السابق نلاحظ الترتيب المتدني للجزائر المرتبة 100 عالميا وهذا راجع لمجموعة من العوامل منها:

- إعتماد الجزائر على صادرات المحروقات.
- صعوبة إقتحام الصادرات خارج المحروقات لأسواق الدولية وذلك راجع لانخفاض الجودة.
- إنخفاض الإستثمارات الاجنبية.

[1] بن عنتر عبد الرحمان، **نحو تحسين الانتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية – حالة الصناعات التحويلية بالجزائر**، (رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر،2007 .) ص53.

[2] بن طراد اسماء،مرجع سبق ذكره،ص356.

- التدخل المفرط للحكومة في النشاط الإقتصادي.
- تدني نوعية البنية التحتية وعدم ملاءمة بيئة المؤسسات.
- وجود الفساد في الجهاز الاداري للدولة فإنه حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2022 ووفق مؤشر مدركات الفساد احتلت الجزائر المرتبة 116 من بين 180 دولة برصيد 33 ،%وهذا مايظهر عدم فاعلية الهيئات القضائية والرقابة البرلمانية.
- الضعف في إستخدام التقنيات الحديثة في مجال الإتصال والمعلوماتية.

وبسبب هاته العوامل تحتل الجزائر مراتب متدنية ويجب على الجزائر أن تباشر بإصلاحات من اجل تطوير هياكلها من اجل المنافسة العالمية.

5.التنافسية العالمية: التحدي الرئيسي أمام تطوير الإقتصاد الجزائري يكمن في تعزيز القدرة التنافسية لضمان إستدامة النمو في ظل بيئة دولية تشهد توجهات إقتصادية عالمية متزايدة نحو التكامل والمنافسة الشديدة من أجل تحقيق ذلك يجب على الجزائر تبني إستراتيجيات تعزز قدرتها على منافسة الأسواق العالمية وتعزيز مكانتها فيها.

المنافسة العالمية تعتمد بشكل كبير على الإبتكار والتطوير التكنولوجي وبالتالي فإن تعزيز القدرة التنافسية يتطلب الإستثمار في التكنولوجيا وتطوير المنتجات والخدمات بحيث تتجاوز حدود الصناعات التقليدية وتتسم بالتطور والجودة.

من الضروري أن تعمل الشركات والمؤسسات الجزائرية على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، وتطوير عمليات الإنتاج والتسويق بما يتناسب مع متطلبات السوق العالمية وتفضيلات المستهلكين.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل الحكومة على إنشاء بيئة استثمارية ملائمة تشجع على الابتكار وتطوير القطاع الخاص، وتقديم الدعم والتشجيع للشركات الناشئة والمبتكرة.

من خلال هذه الجهود المشتركة، يمكن للجزائر تعزيز قدرتها التنافسية والنمو الاقتصادي والوصول إلى مكانة أقوى في السوق العالمية،لكي تستطيع المؤسسات الصناعية غزو السوق العالمية أو على الاقل حماية نفسها من الصناعات الاجنبية.[1]

[1] تيجاني واقية، مرجع سبق ذكره، ص171.

6. **الرقمنة** تشير الدلائل أن سمة القرن الحادي والعشرين هي الرقمنة، حيث أن المعلومات ستشكل عنصرإنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الانتاج الاخرى التقليدية:العمل، رأس المال، والارض، والتنظيم، وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا مايضع مؤسسات القطاع الصناعي الجزائري أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها ولا ينصرف الامر عند هذا فقط، بل أن ثورة المعلومات ليست مجرد إضافة جديدة لإلنتاج أو إنتاج "أكثر أو أسرع" وإنما أصبحنا بصدد إنتاج أشكال جديدة تعتمد بدرجة أكبر على المعلومات إنتاجا وتوزيعا واستخداما فلم تعد الالة تحل محل الانسان من الناحية البدنية فقط بل أصبحت تحاكي ذكاءه.

المطلب الثالث: موقف التكتل من إنضمام الجزائر

أعلن قادة مجموعة بريكس عن فتح باب الانضمام لست دول جديدة اعتبارًا من العام المقبل، مما يضعف مكانتها كواحدة من كبرى الإقتصاديات الناشئة التي تشكل أحد أكبر التكتلات السكانية وتسعى إلى إعادة تشكيل النظام العالمي. خلال قمتهم السنوية في جوهانسبورغ، وافقت دول بريكس – البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا – على منح العضوية الكاملة للأرجنتين وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، بدءًا من الأول من يناير هذا في حين تم استبعاد الجزائر من بين الدول الجديدة التي انضمت للتكتل[1].

1. مؤشرات

كانت هناك عدة مؤشرات على عدم انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس[2]، ففي حوار مع "الجزيرة" في أبريل، توقع الرئيس عبد المجيد تبون أن تدخل البلاد قريبًا كعضو ملاحظ، مما يعكس توجهها لإتمام إصلاحات اقتصادية قبل الانضمام كعضو كامل الحقوق والواجبات كانت هذه المعرفة موجودة مسبقًا

[1] ;الصحيفة ، "مجموعة "بريكس" ترفض طلب الجزائر لالنضمام إليها وتوافق على دول جديدة متاح على الموقع https://www.assahifa.com تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/05/01 على الساعة 21.15.

[2] الجزيرة، الجزائر تطلب رسميا الانضمام إلى مجموعة بريكس متاح على الموقع 2https://www.aljazeera.net/ebusiness/202 تم تصفح الموقع بتاريخ2024/05/01 على الساعة 20.20.

خاصة بعد خروج الجزائر من الأزمة الاقتصادية في عام 2022 بعد فترة انخفاض أسعار النفط بين 2014 و2020.

المؤشر الثاني كان عدم حضور الرئيس تبون أو رئيس وزرائه أيمن بن عبد الرحمن أو حتى وزير الخارجية أحمد عطاف في قمة جوهانسبورغ بدلاً من ذلك تم تعيين وزير المالية عزيز فايد للمشاركة وهو مؤشر على عدم إشراك الجزائر بشكل كامل في القمة.

كما أظهر المؤشر الثالث عدم مشاركة الجزائر في لقاء "أصدقاء بريكس" في كيب تاون، بينما شاركت مصر في اللقاء عن بُعد هذا الغياب على دعوة للقاء كيب تاون كان مؤشرًا دالًا على عدم حصول الجزائر فيما بعد على العضوية الكاملة خلال قمة جوهانسبورغ.

2. معايير الإختيار

على الرغم من أن الجزائر تعتبر أكبر مصدر للغاز في إفريقيا وتمتلك إقتصادًا خاليًا من الديون وسجلت نسبة نمو إيجابية في العام الماضي إلا أن عدة عوامل أثرت على عدم انضمامها إلى مجموعة بريكس.

يُرجع ذلك جزئيًا إلى حجم الناتج المحلي الخام للجزائر وتنوع صادراتها ومعدلات النمو فضلاً عن الاعتبارات الجيوسياسية والاستراتيجية والديمغرافية وعدد السكان[1].

في حين لم تكشف مجموعة بريكس عن المعايير التي تم استخدامها لاختيار الدول الست التي انضمت إليها إلا أنه يمكن استنتاج ذلك من خلال الأهمية الاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها كل دولة.

من بين الدول الجديدة تعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط عالميًا وتحتضن الأماكن المقدسة للإسلام بينما تُعتبر الإمارات من كبار منتجي النفط عالميًا وتشتهر دبي بموقعها الإقليمي كمركز للأعمال والخدمات.

تحتل مصر موقعًا استراتيجيًا نظرًا لوجود قناة السويس بينما تُمثل إيران مركزًا هامًا للطريق البحري وتسيطر على مضيق هرمزوبالإضافة إلى ذلك تحظى إثيوبيا بأهمية إقليمية بفضل مقر الاتحاد الإفريقي

[1] "وكالة الاناضول، لماذا غابت الجزائر عن الدول المنضمة لـ "بريكس متاح على الموقع https://www.aa.com.tr/ar تم تصفح الموقع بتاريخ 2024/05/01 على الساعى 18.30.

الذي تستضيفه وسيادتها على مصادر مياه نهر النيل الأزرق فيما تعتبر الأرجنتين من أكبر الاقتصادات في أمريكا اللاتينية، مما يجعلها مكملة مهمة لتنويع التوزيع الجغرافي لمجموعة بريكس.

ومن المهم أيضًا التركيز على الدور الإقليمي الذي تلعبه كل دولة فضلاً عن النشاط السياسي والإقتصادي الذي تمتلكه على الساحة الدولية.

بهذه الطريقة، يُظهر انضمام هذه الدول الست إلى مجموعة بريكس توازنًا استراتيجيًا وإقتصاديًا يعزز من قوتها وتأثيرها في المشهد الدولي.

3. تحديات إنضمام الجزائر الى البريكس

الجزائر تتفوق على إثيوبيا بحجم الإقتصاد وإنتاج النفط وعلى الإمارات والسعودية والأرجنتين ومصر وإثيوبيا من حيث حجم صادرات الغاز ولا يتفوق عليها من حيث المساحة سوى الأرجنتين وعدد سكانها أكبر من سكان السعودية والإمارات ويتساوى مع عدد سكان الأرجنتين.

ورغم أن الجزائر لا تتحكم بمضائق مائية إلا أن موقعها الاستراتيجي بين أوروبا ودول إفريقيا جنوب الصحراء منحها ميزة استراتيجية لذلك من الصعب معرفة سبب عدم اختيار الجزائر ضمن التوسعة الثانية لبريكس، لأن معايير الاختيار قد تخضع لحسابات سياسية لكل دولة في المجموعة[1].

وهذا ما أشار إليه لافروف قائلا: "النقاشات حول توسيع بريكس كانت مكثفة لم تخلُ من مشاكل لكن بشكل عام كانت كل دولة تستهدف إتخاذ القرار بضم أعضاء جدد."

ولكن الأسباب الرئيسية سبق وأن ذكرها الرئيس تبون والمتعلقة بحاجة الجزائر إلى هيكلة إقتصادها بعد خروجها من أزمتها الإقتصادية في 2022 ومن أزمتها السياسية في 2019.

والخلل الرئيسي الذي يعاني منه إقتصاد الجزائر إعتماده على مداخيل النفط والغاز بنسبة كانت تصل أحيانا حتى 98 بالمئة ما جعله متأثرا بتقلبات أسعار برميل النفط صعودا أو نزولا لذلك سعت الجزائر لمعالجة هذا الخلل من خلال رفع الصادرات خارج المحروقات من 2 بالمئة إلى 11 بالمئة في 2022 أو ما يعادل 7 مليارات دولار وتطمح إلى رفع الرقم إلى 10 ثم 15 مليار دولار.

[1] وكالة الاناضول مرجع السابق.

أما الخلل الهيكلي الثاني فيتعلق بحجم الإقتصاد الذي بلغ نحو 192 مليار دولار في 2022 حسب البنك الدولي لكن تبون قال إنّ "الجزائر لم ترد التصريح بأكثر من 225 مليار دولار كرقم رسمي للناتج المحلي الخام لسنة 2022 في حين أنه قد يراوح بالواقع بين 240 أو 245 مليار دولار، وربط الإعلان عن الناتج الداخلي الخام الفعلي بـ"اعتماد الرقمنة"، دون احتساب "السوق الموازية" التي تمثل نحو 40 بالمئة من الإقتصاد الجزائري وفق تقرير أمريكي.

النقطة الثالثة تتعلق بحجم النمو فما يميز دول "بريكس" قبل توسعها إلى جنوب إفريقيا أنها الدول الأكثر نموا في العالم بينما نسبة نمو الإقتصاد الجزائري تبلغ 4 بالمئة في حين يفترض أن لا تقل عن 5 بالمئة.

لكن السبب الأبرز يتمثل في الجانب السياسي حيث لم تحظ الجزائر بدعم الهند، ولا بدعم الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا على عكس دعمه للأرجنتين والسعودية والإمارات.

ملخص

في هذا الفصل، استعرضنا واقع وتحديات إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس بدأنا بالمبحث الأول حيث تحدثنا عن سيرورة إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس باستنادنا إلى مقومات الإقتصاد الجزائري والتحديات التي تواجه الإقتصاد الوطني ومساهمة القطاعات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني كما تم التطرق للعلاقات بين الجزائر ودول البريكس وعلى وجه الخصوص العلاقات الروسية الجزائرية والعلاقات الصينية الجزائرية وأكد على أهمية وجود أسباب قوية تدفع نحو الإنضمام إلى هذا التكتل.

في المبحث الثاني والأخير، تم تعرض إلى آثار وتحديات إنضمام الجزائر إلى تكتل البريكس من آثار إقتصادية وجيوسياسية إلى التحديات الإقتصادية التي قد تواجه البلاد في هذا السياق وكذا تم التطرق إلى موقف دول التكتل من إنضمام الجزائر.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

تمثل التكتلات الإقتصادية مشروعًا جماعيًا مبنيًا على إرادة مجموعة من الدول ذات الجوار الجغرافي يبدأ هذا التكتل باتفاقيات تفضيلية تجمع الدول المشاركة فيه، وقد يتطور إلى إتحاد جمركي ثم منطقة تجارة حرة وصولًا إلى توحيد السياسات النقدية وقد يصل إلى إتحاد سياسي فالهدف من هذه التكتلات الإقتصادية هو إقامة فضاء من التعاون بعد إزالة صور التفرقة بين إقتصاداتها لكن مع ظهور العولمة تلاشت الحواجز الجغرافية وفي ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تعكس الإقتصاد الليبرالي والإقتصاد المفتوح إندمجت إقتصادات الدول في الإقتصاد العالمي وأصبح العالم سوقًا واحدًا. إنطلقت مجموعة تكتل البريكس منذ بداية مراحلها كفكرة تجمعها مواقف متشابهة حيال القضايا الدولية خصائص هذه المجموعة الدولية من كافة النواحي تبين أهدافها وتوجهاتها رغم إختلاف مقوماتها وإمكاناتها البشرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية وقدرتها على الإستمرارية ومع اعلان الجزائر رغبتها في الإنضمام لهذا التكتل لما له من مكتسبات للإقتصاد الوطني لكن تواجه الجزائر متطلبات أمام إنضمامها.

أولا: إختبار صحة الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحة الفرضية كون دول البريكس الخمسة تملك تأثير ومقومات كبيرة على جميع الأصعدة عالميا.
- **الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحة الفرضية كون الجزائر لديها مقومات طبيعية ضخمة وإحتياطات كبيرة.
- **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من صحة الفرضية كون الجزائر لازالت تعتمد على قطاع المحروقات ولا توجد فيها بنية صناعية قادرة على المنافسة.
- **الفرضية الرابعة:** تم التأكد من صحة الفرضية كونه عند انضمام الجزائر الى تكتل البريكس ستجني مكتسبات على الصعيدين الإقتصادي والسياسي.

ثانيا: النتائج العامة

- تكتل البريكس يشكل لاعباً بارزاً في الساحة الدولية ويعتبر منافساً رئيسياً لتجمع الدول السبع.
- تكتل البريكس يمتلك قدرات هائلة في مختلف المجالات مما يؤهله للتأثير على السياسات الدولية في الجوانب الإقتصادية والسياسية والعسكرية.

- بفضل المقومات الكبيرة التي يمتلكها الإقتصاد الجزائري والنمو الملموس الذي يشهده يتأهل للإنضمام إلى تكتل البريكس.
- تواجه الجزائر آثارًا وتحديات متوقعة في حال الإنضمام إلى تكتل البريكس ومع ذلك فإن وجود الإرادة السياسية اللازمة يؤهل الجزائر لتجاوز هذه التحديات بنجاح.

ثالثا: التوصيات والإقتراحات

- تشير بعض التوقعات إلى أن مجموعة "بريكس"، التي تضم دولًا ذات معدلات نمو مرتفعة مثل الصين والهند من الممكن أن تتجاوز مجموعة السبع التي تضم الدول الصناعية الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة ومن مصلحة الجزائر الإنضمام اليه.
- تطوير القطاعات الرئيسة الأخرى في الجزائر مثل الزراعة وقطاع الخدمات.
- رقمنة كل القطاعات
- تطوير البنية التحتية
- يواجه الإقتصاد الوطني تحديات جمة أبرزها إعتماده بشكل كبير على قطاع المحروقاتولذلك من الضروري العمل على تنويع الإقتصاد وإقامة صناعات وطنية متكاملة في مختلف القطاعات.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الإقتصادية وإمتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة ،مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وتحسين جودتها وبالتالي قدرتها على التوجه إلى التصدير.
- إصلاح المنظومة البنكية وذلك بابتعادها عن التسيير الاداري، واتباعها أدوات وقواعد التسيير البنكي الحديث المتعارف عليه دوليا.
- الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الإقتصادي مثل التجربة الصينية الروسية، والتي انتقلت من مستورد للقمح إلى أكبر المصدرين.

رابعا: آفاق الدراسة

" إن إنضمام الجزائر إلى تكتل "بريكس" يمكن إعتباره مزيجًا من الطموح الإقتصادي والانحياز السياسي من الناحية الاقتصادية تسعى الجزائر إلى تعزيز نموها الإقتصادي وتنويع مصادر دخلها عبر الإنفتاح على أسواق جديدة والإستفادة من الإستثمارات والتقنيات التي توفرها الدول الأعضاء في البريكس هذا الإنضمام يتيح للجزائر فرصة للإندماج في نظام إقتصادي عالمي متعدد الأقطاب مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الإقتصادية العالمية وتقليل إعتمادها على الشركاء التقليديين.

الكتب

1. بيلا بلاسا ،نظرية التكامل الإقتصادي، ترجمة رشيد البراوي ،دار النهضة العربية، مصر، 2004.
2. عبد المنعم عفر، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
3. جون ويليامز ،التكامل النقدي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.
4. سميرمحمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، الطبعة الاولى، دار الاشعاع، الاسكندرية، 2008.
5. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
6. محمد منصور ،الإقتصاد الدولي مدخل سياسات، دار المريخ ،السعودية، 2011.
7. محمد عبد العزيز، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة، الاسكندرية، 2008.
8. ماهر بن إبراهيم القصير كتل دول البريكس دار الفكر العربي القاهرة 2019.
9. أحمد رجب، الإقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،القاهرة 2013.
10. عبد القادر ريق المخادمي: تكتل البريكس نحو نظام عالمي جديد، ، ديوان المطبوعات الجزائري،الجزائر.2017.
11. ماهر بن إبراهيم القصير: تكتل دول البريكس نشأته واقتصادياته و أهدافه، الفكر العربي :القاهرة، 2014.

الرسائل العلمية

1. علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي رسالة ماجستير،، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة 2018.

2. بن عنتر عبد الرحمان، نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية – حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، (رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر،2007 .)

الأبحاث والدوريات

1. طويل آسيا التعاون الإقتصادي بين دول البريكس مجلة الإقتصاد والتنمية الجزائر العدد 3 2019.
2. عبد الكريم الطيف، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3 العدد 30 2014.
3. صبحي إبراهيم مقار، القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول البريكس" بحث مقدم ،الصناعة والتجارة الخارجية المصرية،2012.
4. إسلام إبراهيم حسن ، "تجمع البريكس و القوى الإقتصادية الصاعدة : الفعالية و الجاذبية" ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية ، الاسكندرية ، العدد 11 ، المجلد 6 ، 2020.
5. حسن أبو طالب نحو عالم بدون هيمنة غربية مجلة السياسات الدولية المصرية العدد 35 2015.
6. أحمد رجب، الإقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،القاهرة 2013.
7. براهما تشلاني، بريكس تبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
8. هشام محمود دول البريكس تبحث عن إنشاء إحتياطات مشتركة، مجلة الإقتصادي، العدد 325 قطر 2013.
9. محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل بيروت العدد 19 2013 .

10. محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الإقتصاد العالمي، مجلة الإقتصادية، الشركة السعودية للابحاث والنشر، العدد 67 2013.

11. د. خالد كواش, مقومات السياحة في الجزائر, جامعة الجزائر, مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا,العدد1 ،2017.

12. صالح زياني و يوسف بوعندل,"العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة إستراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد",المجلة الجزائرية للامن والتنمية المجلد 12/ العدد 1، 2023.

12. شريط فيروز عابي وليد ،واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الإقتصادي لدول البريكس ، دراسة تحليلية للفترة 1991- 2021 . " مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ، جامعة مسيلة الجزائر،2022.

13. كرمي مليكة،الأبعاد الإقتصادية لإنضمام الجزائر الى البريكس،مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ، جامعة مسيلة الجزائر،2022.

14. لزهر وناسي دور تكتل البريكس في التحولات الاقليمية مجلة وحدة البحث عدد 4 2016.

15.بن طراد اسماء،تقييم اداء الاقتصاد الجزائري ، مجلة المستقبل العربي،العدد 472 لبنان.

16. تيجاني واقية، واقع الاقتصاد الجزائري،مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية المجلد8،العدد2،الجزائر ،2022.

مواقع الالكترونية

1. منظمة اوبك انتاج العالمي للنفط https://oapecorg.org/ar/Home/DataBank

2. وكالة سبوتنيك قوة لا مثيل لها... القدرات العسكرية لدول "بريكس" الـ 5 https://sputnikarabic.ae/20230808/-1079893334.html

3. سكاي نيوز عربية بريكس بقدرات مذهلة https://www.skynewsarabia.com/world/1644690

4. وكالة سبوتنيك," 2022 عام قطاع الطاقة في الجزائر", https://sputnikarabic.ae

5. الجزيرة الجزائر.. 21 مليار دولار إيرادات النفط والغاز في 5 أشهر
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/7/10
6. وكالة الأنباء الجزائرية مشاريع واعدة في الطاقات المتجددة لتحقيق الأمن
https://www.aps.dz/ar/economie/136597-
7. النهار الجزائر تحقق أول مرحلة في برنامج تطوير الطاقات المتجددة
https://www.ennaharonline.com
8. قناة الجزائر الدولية الجزائر تسجل قفزة غير مسبوقة في الصادرات خارج المحروقات
https://al24news.com/
9. الخبر إرادة سياسية كبيرة لإحداث ثورة فلاحية https://www.elkhabar.com/
المساء صناعة الحديد والصلب تؤهل الجزائر لتصبح ثالث منتج عالمي https://www.el-massa.com/dz
10. القدس الجزائر تستثمر بكثافة في استخراج واستغلال المعادن
https://www.alquds.co.uk/
11. سكاي نيوز الجزائر تخفض إنتاج النفط 20 ألف برميل إضافية في أغسطس
https://www.skynewsarabia.com
12. الديوان الوطني للاحصاء ديموغرافيا الجزائر 2023
https://www.ons.dz/spip.php?rubrique230
13. السفارة جنوب افريقيا بالجزائر العلاقات التاريخية بين
http://dirco.gov.za/foreign/bilateral/algeria.html
14. South Africa and Algeria strengthen foundation for trade
https://web.archive.org/web/20200111042923
15. جريدة الرائد, العلاقات السياسية بين الجزائر والبرازيل منسجمة، ،
https://www.elraed.dz
16. الجزيرة، الجزائر تطلب رسميا الانضمام إلى مجموعة بريكس
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022

17. "وكالة الاناضول ،لماذا غابت الجزائر عن الدول المنضمة لـبريكس

https://www.aa.com.tr/ar

ملخص

تهدف دراستنا إلى توضيح الواقع والتحديات التي ستواجه الجزائر عند الانضمام إلى تكتل البريكس، الذي يضم خمس دول من القوى الصاعدة: روسيا، الصين، البرازيل، الهند، وجنوب أفريقيا. أصبح لهذا التكتل دور اقتصادي هام في النسق الدولي القائم، مما يشكل فرصة أمام الجزائر لتحقيق مزايا اقتصادية على المدى البعيد. يعتبر هذا التكتل لاعباً اقتصادياً وسياسياً رئيسياً في العالم اليوم.

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تكتل البريكس يُعد من أقوى التكتلات الاقتصادية في عصرنا الحديث، كما أن الجزائر تملك المؤهلات والإمكانيات الاقتصادية والسياسية اللازمة للانضمام إلى هذا التكتل. من المتوقع أن تحقق الجزائر فوائد اقتصادية، سياسية، وأمنية من الانضمام. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري ما زال يعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات التي قد تحد من الاستفادة التامة من هذا التكتل.

الكلمات المفتاحية: ،البريكس،الجزائر،القوة الصاعدة،التكتلات الإقتصادية،التحديات الإقتصادية،الآفاق الإقتصادية

Abstract

Our study aims to clarify the reality and challenges that Algeria will face when joining the BRICS bloc, which includes five countries from the emerging powers: Russia, China, Brazil, India, and South Africa. Since this bloc has an important economic role in the existing international system, it may provide an opportunity for Algeria to achieve long-term economic advantages, especially as the bloc is considered a major economic and political player in the world today.

In this study, we concluded that the BRICS bloc is one of the strongest economic blocs in our modern era, and Algeria has the necessary qualifications and economic and political capabilities to join it. Additionally, Algeria stands to gain economic, political and security benefits from this membership. However,

the Algerian economy is still suffering from a set of problems and challenges that may limit the full benefits of joining this bloc.

Keywords: BRICS, emerging powers, economic blocs, Algeria, economic challenges,

Economic prospects.